For Scientific Research | Refereed Journal | Issue 7, Vol 3, Year 1 | July 2024
ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

السلوك الإنتخابي للمرأة اللبنانية

إعداد

الباحثة رانيا جان الحتي

مقدّمة عامة

إعتبر أفلاطون أنّ القيادة السياسية تنبع من قدرة طبيعيّة مصحوبة بنمط تربية معيّن، وبالتالي، لا تختلف المرأة عن الرجل من حيث امتلاك –أو عدمه– للقدرة الطبيعية على القيادة، بل إنّ تفوّق الرجل ينتج عن اختلاف في التربية منذ الطفولة. ويؤكّد سقراط أنّ ما يبقي النساء خارج الحياة العامّة ليست الطبيعة، بل العادات والتقاليد.

بالمقابل، يناقض أرسطو نظرة المساواة بين الرجل والمرأة، مستنداً إلى الفروقات الفيزيولوجية الخارجية بين الجنسين، بحيث أنّه اعتبر المرأة كائناً عائباً: «ذكر مشوّه». بالإضافة إلى ذلك، فالحياة العامة، بالنسبة إلى أرسطو، تحتاج إلى أوقات فراغ لا تمتلكها المرأة، التي تلد الأطفال وتربّيهم وتدير شؤون المنزل. ناهيك عن أنّ المرأة كائن يُدار بالعواطف، لا يمتلك الخطاب العقلاني الذي يسيّر عالم السياسة.

يُنتقد اليوم أرسطو بأنّه أقر من ناحية أنّ قليلون هم الرجال الذين يمتلكون المواصفات الكاملة للعمل السياسي، ومن ناحية أخرى، نفى كلياً هذه الامكانية عن النساء. كذلك، فإنّ نظريته حول غلبة العاطفة على العقلانية لدى المرأة تفتقد للإثبات. غير أننا إذا نظرنا إلى ما تضمّنه تاريخ الفكر السياسي الغربي حول مشاركة المرأة في السياسة، فإننا لا نجد سوى القليل. ومحتوى ما

ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

كتب في الموضوع مخيّب للآمال.

وساوى جون لوك بدايةً بين الرجل والمرأة، ليس على أساس الطبيعة، بل على أساس المساواة في إبرام العقد الإجتماعي. من ثمّ، يحجب هذا العقد عن النساء أي حقوق سياسية، ويحصر ممارسة الحكم بالرجال فقط. من ناحيته، بحث ماكيافلي عن أمير قوي، كامل الرجولة، يُخرج إيطاليا من ظلمتها ويعيد توحيدها[1].

من هنا يمكننا القول أن الفكر السياسي واكب الثقافة المجتمعية السائدة، وبرّر إبقاء المرأة خارج الحياة العامة. إلى أن بدأت المرأة تكسر قيود التقليد، وتقلّص الفوارق التاريخية بينها وبين الرجل على كافّة الأصعدة.

ولا يمكن القول اليوم أنّ هذا المسعى قد وصل إلى خواتيمه، سيما في لبنان، المتأرجح بين التقليد والحداثة. فيُعتبر مستوى تمثيل المرأة في مجلس النواب اللبناني متدنياً عن مستويات مختلف أنحاء العالم؛ لا بل إنّ معدّل مشاركة المرأة اللبنانية في السياسة هو من أدنى المعدلات في العالم العربي. ورغم بلوغهنّ مقاعد المجلس النيابي، ومشاركة نسائية ناشطة في الحملات الانتخابية، فإنهنّ لم يعملن كموظّفات على الأقلام الإقتراعية قبل دورة 2009 [2].

إختيار موضوع البحث وأهدافه

إنّ خصوصية المجتمع اللبناني بشكل عام والمجتمع الأنثوي بشكل خاص وإشكاليتها في وصولها إلى البرلمان، كانت الحافز لاختيارنا هذا الموضوع. الهدف من هذه الدراسة هو الإضاءة حول السبب الحقيقي أمام غياب المرأة اللبنانية عن الساحة السياسية او في أفضل الأحوال حضورها الخجول في الإنتخابات البرلمانية، وبين رافض او مشكك بفاعليتها في ظل التقليد المجتمعي والسياسي المتجذّر في التركيبة اللبنانية.

(1)– Robert Darcy, Susan Welch, Janet Clark, Women, Elections and Representation, University of Nebraska Press, second edition 1994, USA, pp. 18-21.

(2)– التقرير النهائي للمعهد الديمقراطي الوطني حول الانتخابات النيابية في لبنان، 7 حزيران 2009، ص 46.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الإطار النظري للبحث وحدوده

لا بدّ لنا أولاً قبل الشروع بدراستنا، أن نعرّف مفهوم الثقافة السياسية.

الثقافة السياسية : على الرغم من الاختلاف في التعاريف المقترحة للثقافة السياسية، فإنّ هناك إجماعاً على مقوّماتها الأساسية، وبالتالي، يمكن تعريفها على أنها: مجموعة القيم والمبادئ والتقاليد التي يؤمن بها شعب ما (أو فئات منه) والتي ترسم الإطار العام الذي يحدد الخيارات والتصرفات والمواقف والنزاعات السياسية. وتُكتسب الثقافة السياسية وتنتقل من جيل إلى جيل عبر وسطاء عدّة وتتأثر بعوامل مختلفة تأتي في طليعتها التجارب الفردية والجماعية، الأمر الذي يضفي على هذه الثقافة الدينامية وقابلية التغير والتطور. والثقافة السياسية لا توجد بمعزل عن الثقافة الأشمل لمجتمع ما، أي مجموعة القيم والتقاليد والمبادئ الإجتماعية بل غالباً ما تكون نتيجة حتمية لها.[1] كما أنّ معظم ما كُتب عن الثقافة السياسية اللبنانية كتبه «رجال» من وجهة نظرهم وتجاربهم وتمّ التعميم للآخر. ولا بدّ إلاّ أن نتساءل حول قدرتنا على التسليم بهذا التعميم.[2]

وبهدف دراسة السلوك الانتخابي للمرأة اللبنانية تمّ إعتماد المنهج الوصفي للتطرّق إلى الواقع الاجتماعي والسياسي الذي يحول دون تمكين وتعزيز دورها في الانتخابات البرلمانية، والمنهج التحليلي لمعرفة مكامن الخلل الاساسية وتحليل نتائجه ، وإستنتاج الحلول المقترحة لعلّه يُقدم مادة يؤخذ بها إنطلاقاً من اختيارنا مثال تطبيقي دائرة بيروت بين انتخابات 1996 و2005/2009.

إشكالية البحث

على الصعيد السياسي، تحظى المرأة اللبنانية بفرص محدودة من القيادة والمشاركة في

(1)- مرغريت حلو، «المرأة وانتخابات 2000: تكريس تقليد أو مؤشر تغيير»، in الإنتخابات النيابية في لبنان 2000: بين الإعادة والتغيير، عمل مشترك، المركز اللبناني للدراسات، 2002، ص 219.
(2)- المرجع نفسه، ص 220.

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

العملية السياسية، لا سيّما في مشاركتها في مواقع صنع القرار [1] ، كما أنّ معدل مشاركتها في الإنتخابات النيابية ليس بالمستوى المطلوب . إنطلاقاً من ذلك، نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن الحديث عن «ثقافة سياسية مجندرة» تحكم السلوك الانتخابي في لبنان؟

يتفرّع من هذه الإشكالية عدة أسئلة وعدة فرضيات :_

الفرضيات :

- انخفاض المشاركة السياسية للمرأة في لبنان تعيقها عوامل إجتماعية وإقتصادية وسياسية
- عدم إقدام مشاركة المرأة في السياسة يعود أيضاً إلى سلوكها المرتبط بعقبات نفسية
- غياب قوانين ونصوص تشريعية تشجع المرأة على الانخراط في الحياة السياسية
- تقاعس الأحزاب اللبنانية عن ترشيح نساء الى البرلمان
- القوانين الإنتخابية القائمة على حسابات المحاصصة الطائفية

الأسئلة:_

– هل المسؤولية تقع على عاتق الأحزاب اللبنانية أم في القوانين الإنتخابية التي تجعل مشاركة المرأة خجولا في العمل السياسي والترشح للإنتخابات النيابية؟

– ما هي العوامل التي تتحكّم بخيار المرأة الانتخابي؟

– ما هي العوامل المؤثرة على وجود المرأة في المعترك السياسي؟

أهمية البحث العملية والعلمية

من الناحية العلمية، تكمن أهمية هذا البحث لأن يكون بمثابة مدخلٍ للباحثين والباحثات في الشؤون العامة او الطامحين والطامحات للعب أدوار سياسية في لبنان، لتمكينهم من الإطلاع

(1)– كارولين سكر صليبي، «نرسخ الكوتا الطائفية ونمانع الكوتا النسائية «، صحيفة الاخبار ، العدد 2241، 8 آذار 2014.

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

على سلوك المرأة في الإنتخابات النيابية على ضوء خصوصية المجتمع اللبناني وتركيبته المجتمعية «الذكورية.

من الناحية العملية، قد يُساعد في النهاية هذا البحث على التفكير في إيجاد الحلول الملائمة، والتخفيف من المزايدات، وتحسين نوعية القرارات، وتطوير المقاربات، وتصويب السياسات، وحُسن اجتراح «العلاجات»، تحقيقاً لما يرى فيه كلٌ منهم حاضراً ومستقبلاً، فائدته البحثية والمعرفية والسياسية، أو فائدة تمكين المرأة اللبنانية من وصولها إلى المجلس النيابي دون منةٍ من أحد .

ولمعالجة هذا البحث تمّ تقسيمه إلى ثلاثة فصول :

المحتوى :

في الفصل الأول من هذا البحث، سنتناول في الإطار النظري والتحليلي النظرة التقليدية للمرأة والفجوة الجندرية، كما سيتم التركيز على العوامل والمتغيرات التي تحكم السلوك الإنتخابي للمرأة بشكل عام .

في الفصل الثاني، سيتم عرض النتائج المتوفرة في الإطار التاريخي عن واقع البرلمان في فترة ما بعد الحرب وسنتناول بعد ذلك العوامل التي تؤثر في سلوك المرأة الناخبة ومن ثم العوائق التي تواجه المرأة خلال «المعركة» الإنتخابية ترشيحاً وفوزاً.

في الفصل الثالث والأخير، سيكون إطار تحليلي عن الموقف من مشاركة المرأة في العمل السياسي وسيتم تناول مثال تطبيقي عن دائرة بيروت بين إنتخابات 1996 و2005/2009. ومن ثمّ سنتطرّق إلى التوجهات السياسية للمرأة اللبنانية .

الخاتمة: سيكون من ضمنها تلخيص لواقع سلوك المرأة في الإنتخابات اللبنانية بالإضافة إلى الإستنتاجات وبعض الإقتراحات.

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

الفصل الأول : الإطار النظري ومنهجيّة التحليل

الفقرة الأولى : النظرة التقليدية للمرأة و«الفجوة الجندرية» (gender gap)

إنّ مصطلح «الفجوة الجندرية» أو «الفجوة بين الجنسين» هي ظاهرة سياسية متعددة الأبعاد يمكن أن تشير إلى أي اختلافات سياسية بين النساء والرجال، أكان ذلك في سلوكهم الانتخابي، أو الميول الحزبية والمواقف والآراء، أو المشاركة المدنية، على الصعيدين الشعبوي أو النخبوي.[1]

بدأت الدراسات حول متغيّر الجندر مع بداية الاستعانة باستطلاعات الرأي لتحديد السلوك الانتخابي، أي منذ بدايات القرن العشرين. وتوقّع العديد من الباحثين أنّ تحرير المرأة من شأنه أن يخلق سلوك انتخابي أنثوي مختلف عن السلوك الذكوري. وهذه النظرية شكّلت نقطة الانطلاق لتأكيد وجود «فجوة جندرية» في المجتمعات الأوروبية والأميركية، وتثبيت الميول اليمينيّة للنساء، بالرّغم من أن الفروقات بالأرقام كانت متواضعة إلى حدّ ما، وليست دراماتيكية كما توقّعته النظرية. وسُمّيت هذه الفروقات بين السلوك الانتخابي للنساء والرجال في خمسينيات القرن الماضي بـ«الفجوة الجندرية التقليدية»، والتي سوف ينكبّ الباحثون على مراقبة تطوّرها وتبدّلها عبر الزمن[2].

(1)- Ronald ingle hart and Pippa Norris, “The Developmental Theory of Gender Gap: Women’s and Men’s Voting Behavior in Global Perspective”, in **International Political Science Review**, Vol. 21 No. 4, Women, Citizenship and Representation, Oct. 2000, p. 442.

(2)- Ibid., p. 443.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

TABLE 1. *Gender Gap in the Early 1970s.*

Society	Men	Women	Gap
Italy	44	30	–14
Germany	60	47	–13
Britain	50	41	–9
Belgium	40	36	–6
France	54	49	–5
Netherlands	47	45	–2
USA	32	37	+5

Note: Percentage supporting parties of the left.
Source: Inglehart, *The Silent Revolution*, 1977: 228.

يُظهر هذا الرسم التبدّلات التي طرأت على الفجوة الجندرية في أوائل السبعينيات في عدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركيّة. فالنساء في أوروبا لم تزل تتّجه في خياراتها الحزبيّة نحو اليمين. بينما التبدّل الواضح ظهر في خيارات المرأة الأميركية التي كانت أقرب تقليدياً إلى أحزاب اليمين (الجمهوريين)، وبدأت في السبعينيات تميل أكثر فأكثر نحو اليسار.

والملاحظة الأساسية في هذا المجال أنّ «الفجوة الجندرية» تختلف بتكوينها، وسرعة تطوّرها وتبدّلها، بين مجتمعٍ وآخر. فالتبدّل نحو اليسار الذي بدأ يظهر في أوائل السبعينيات في الولايات المتحدة الأميركية، لم يلمسه الباحثون في أوروبا قبل الثمانينيات والتسعينيات[1]. عزت معظم التحليلات الفروقات التقليدية في السلوك الإنتخابي بين الذكور والاناث إلى التركيبة المخلفة للجنسين، واختلاف نسبة التديّن، والتعمير (أي الاختلاف في متوسّط الأعمار)، والمشاركة في القوّة العاملة. في حين أنّ التبدلات التي طرأت على هذه المتغيرات انعكست بدورها على الميول الحزبي والسلوك الانتخابي. وأضيفت متغيرات جديدة على المعادلة التقليدية، كالسلوك الحكومي، والسياسات الحزبية، وشخصيّة الزعيم؛ أدّت إلى ظهور «فجوة جندرية حديثة»،

(1)– مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلا عن القضاء على العنف، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات: تقرير الأمين العام https://:org.undocs/ 6/2021/3.CN/E/ar

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

دفعت بالنساء إلى اليسار والذكور إلى اليمين[1].

وهذا ما يظهره الرسم البياني التالي:

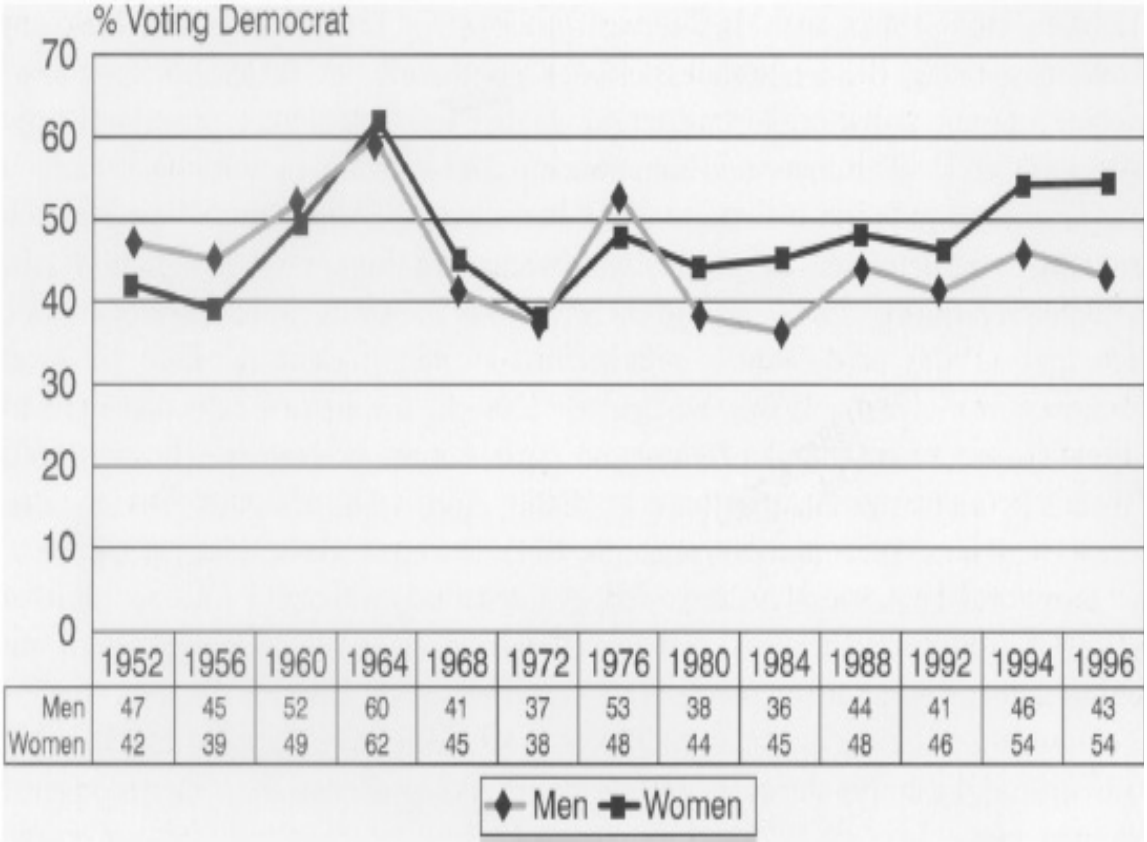

	1952	1956	1960	1964	1968	1972	1976	1980	1984	1988	1992	1994	1996
Men	47	45	52	60	41	37	53	38	36	44	41	46	43
Women	42	39	49	62	45	38	48	44	45	48	46	54	54

الفقرة الثانية: عوامل ومتغيرات دراسة السلوك الانتخابي للمرأة

في دراسة للسلوك النسائي في الولايات المتحدة الأميركية[2]، اقتراعاً وترشيحاً، تسلّط الباحثتان Leonie Huddy و Erin Cassese الضوء على جملة من العوامل التي تتمّ دراستها ومراقبتها

(1)- Ingle hart and Norris, op. cit., pp. 443-445.

(2)- Leonie Huddy and Erin Cassese, "On the Complex and Varied Political Effects of Gender", in The Oxford Handbook of American Public Opinion and the Media, edited by Robert Y. Shapiro and Lawrence R. Jacobs, Oxford University Press, UK, 2011, pp. 471-483.

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

عن كثب في سبيل تحديد التوجّه الانتخابي للمرأة وحظوظ المرشّحات إلى مجلس الشيوخ والرئاسة الأولى. ويمكن اختصار هذه العوامل بالنقاط التالية:

- الجوّ السياسي العام:

يتأثر السلوك الانتخابي للرجال والنساء على حدّ سواء بالأحداث السياسية والأمنية الطارئة. فبالرغم من التوجّه اليساري للنساء في الولايات المتّحدة، فإنّ أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 أدّت إلى انتفاء مؤقّت للفجوة الجندرية القائمة، وتوجّه عام نحو مساندة «الحرب على الارهاب».

- درجة التسيّس:

عموماً، النساء أقل اهتماماً بالسياسة، وذلك بمعزل عن مستواهنّ العلمي والفئة العمريّة. وهذا ينعكس بدوره على حجم مشاركة النساء في الحملات الانتخابية، ومتابعة وسائل الاعلام في هذا الخصوص.

- التربية والفروقات الاجتماعية:

تختلف أولويات النساء الانتخابية نظراً للاختلاف في أساس تربية الذكور والإناث منذ الطفولة. فنرى أنّ النساء أقلّ مساندةً من الرجال للعمليات العسكرية وبرامج التسلّح، مقابل اهتمام أكبر بالشؤون الاجتماعية والانسانية.

- الوعي النسائي:

يتّجه العديد من الباحثين إلى الاعتقاد بأنّ النساء لا يصوّتن إلى المرشّحات الإناث، نظراً إلى الصورة النمطيّة للمرأة في المجال السياسي بأنّها أكثر ليبراليّة وتحرّراً. غير أنّ هذه الصورة تبدّلت اليوم في المجتمعات المتطوّرة، حيث تبدّل التوجه الحزبي للنساء من التقليد إلى الليبرالية. فباتت هذه المجتمعات تشهد «وعياً نسائياً» يوحي بأنّ المرأة المرشّحة أكثر تفهّماً لقضايا المرأة وأكثر تمسّكاً واحتراماً للمؤسسات الدولاتية، مما يجذب إليها أصوات النساء،

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

بغضّ النظر إذا كانت تمثّل أحزاب اليمين أم اليسار.

ويشبه سلوك النساء الانتخابي في المملكة المتّحدة، إلى حدّ بعيد، سلوك المرأة الأميركية. في مقالة لها بعنوان «لماذا يختلف اقتراع النساء عن الرجال؟»[1]، تشرح أليسون وولف أنّ المجتمع البريطاني شهد «الفجوة الجنسيّة» منذ خمسينيات القرن الماضي. فلم تعد عملية الاقتراع في بريطانيا محكومة بالانقسام الطبقي التاريخي، بين النبلاء والعمّال. بل إنّ عامل الجندر أضحى الأساس في توجيه الخيارات الانتخابية، بحيث تتّجه المرأة نحو الاقتراع اليوم بكثافة أكبر لصالح الحزب الديمقراطي الليبرالي، بعدما كانت تنتخب حزب العمّال المحافظ. بعكس الرجال الذين اقترعوا على مدى أربعة عقود بأكثرية لصالح الليبراليين، واليوم يتّجهون نحو حزب العمّال.

واعتمدت أليسون وولف Alison Wolf على عدد من المتغيرات لدراسة هذا السلوك:

- البيئة المهنيّة:

تتأثر النساء بمكان عملها، حيث تمضي وقتاً طويلاً. وإنّ بلوغ عدد النساء العاملات في القطاع العام البريطاني ثلثي مجموع العمّال فيه، يلعب دوراً في تشجيع وتأهيل المرأة على الاهتمام بالشأن العام.

- البيئة العائلية:

تهتمّ الناخبات عموماً بالسياسات التي تتعلّق بالحياة الأسريّة، ما يدفعها إلى التوجّه اليساري في الإنتخابات. وهذا لا يعني أنها في الماضي كانت تقترع لليمين لأنها اهتمّت أقلّ بالشؤون العائلية، ولكن المرأة العصرية تجد نفسها أمام تحدّ كبير بين حياتها المهنية وحياتها الشخصيّة والعائلية، الأمر الذي يدفعها أكثر فأكثر نحو محاولة إيجاد توازن بين المستويين.

(1) - Professor Alison Wolf" ,Why do women vote differently from men ,"in BBC, http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/magazine/8555358.stm (visited April 24th 2014)

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

- شخصيّة القائد:

يتأثّر كلا الجنسين بالقائد الحزبي، لكن النساء تتأثّرن بدرجة أكبر. ولعلّ استلام توني بلير رئاسة حزب العمّال في العام 1994، شجّع النساء على التقرّب أكثر من اليسار محبّةً به. فالعديد من الناخبين لا يكترثون بالسياسات المفصّلة والبرامج الانتخابية، بل يقترعون استناداً إلى ما يوحيه لهم المرشّح من ثقة وقوّة ونزاهة.

وبحثنا هذا يركّز بشكل أساسي على السلوك الانتخابي للمرأة اللبنانية، في محاولة لوضع إطار علمي وواضح لجانب من جوانب الفجوة الجندرية المترسّخة في اللاوعي اللبناني وتنعكس جلية في الحياة السياسية.

العوامل والمتغيرات التي سوف نقوم بعرضها في مستهل البحث:

- العوامل الاجتماعية: الدين، الوضع العائلي، المستوى العلمي
- العوامل الاقتصادية: الاستقلالية المادية، كلفة الحملة الانتخابية
- العوامل السياسية: الجو السياسي العام في لبنان، العلاقة مع الأحزاب

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

الفصل الثاني: عرض النتائج المتوفّرة

الفقرة الأولى : برلمانيات لبنان ما بعد الحرب

عرضت دراسة صادرة عن الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية NCLW [1]، بعنوان «المرأة اللبنانية في البرلمان في تسعينات القرن الماضي وبداية هذا القرن»، النساء القليلات اللواتي دخلن الندوة البرلمانية منذ انتهاء الحرب.

أوّل دخول نسائي إلى البرلمان في فترة ما بعد الحرب حدث بطريقة غير عادية. فقد تم تعيين الوزيرة نايلة معوّض في مقعد زوجها رينيه معوض الذي اغتيل بعد انتخابه رئيساً للجمهورية عام 1989. وقد شكّل تعيين معوض جزءاً من سياسة الحكومة اللبنانية لملء المقاعد الخالية في البرلمان من أجل الإستمرار بالعملية التشريعية، إذ منعت الأوضاع الأمنية إجراء أي انتخابات نيابية في الفترة ما بين 1972 (موعد آخر انتخابات قبل اندلاع الحرب عام 1975) و1992.

ومما يثير الإهتمام في إنتخابات عام1992 ملاحظة أن المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات كانتا إمراتين هما نايلة معوّض وبهية الحريري. وقد حصلت الأولى عند إنتخابها على ثاني أعلى عدد من الأصوات من بين جميع الفائزين، حيث حصلت على 90599 صوتاً. ويعتقد العديدون أن معوّض حصلت على هذا العدد المرتفع من الأصوات كتعبير عن التعاطف أظهره لها اللبنانيون رفضاً للأسلوب الذي اغتيل فيه زوجها خلال أيامه الاولى كرئيس للجمهورية. وفي هذا الإعتبار تجاهل كلّي أنّ معوّض كانت نشيطة جداً منذ تعيينها وحتّى موعد انتخابات 1992 في دائرتها من الناحية الإجتماعية من خلال المؤسسة التي انشأتها، (مؤسسة رينيه معوّض).

من ناحية أخرى حصلت الوزيرة بهية الحريري التي أنتُخبت لأحد المقاعد المخصصة لمدينة

(1)– "لماذا تغيّب المرأة العربية عن المشاركة السياسية في لبنان والأردن"، مجلّة لها، الجمعة 24 نيسان 2009، http://www.lahamag.com/Details/25666/

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

صيدا على أعلى عدد من الأصوات بين جميع الفائزين، فقد حصلت على 117761 صوتاً. وبما أن الرئيس رفيق الحريري ترشح في بيروت فقد دعم ترشيح أخته في صيدا ووفر لها آلية حملة قوية كفؤة وأحلاف سياسية.

إنتخابات عام 1996 شهدت زيادة في عدد المرشحات من النساء، ومن بين إحدى عشرة مرشحة فازت إثنتان فقط هما الوزيرتان نايلة معوّض وبهية الحريري.

في إنتخابات عام 2000 ترشحت 16إمرأة يمثلن كافة المجموعات الدينية والمناطق للإنتخابات. وقد تمكنت 3 منهن من إحتلال مقاعد برلمانية. (نايلة معوض في دائرة زغرتا وبهية الحريري إحتفظت بمقعدها في صيدا، فيما فازت غنوة جلول التي انضمت إلى إحدى القوائم الإنتخابية الثلاث لرفيق الحريري في بيروت).

شهدت إنتخابات 2005 عشر مرشحات في جميع الدوائر، تمكنت ست منهن في الوصول إلى البرلمان وهذا أعلى عدد من النساء يجلسن في البرلمان منذ تأسيس لبنان استقلاله. وفازت إضافة إلى الأسماء المذكورة سابقاً، صولانج الجميّل أرملة الرئيس بشير الجميّل. فائزة اخرى كانت ستريدا طوق زوجة سمير جعجع رئيس حزب القوات اللبنانية، والتي تنتمي إلى أسرة سياسية بارزة في بشرّي. أما جيلبرت زوين التي كانت قد فشلت في الإنتخابات السابقة (حين ترشحت منفردة)، فقد فازت بأحد المقاعد المخصصة لدائرة كسروان – جبيل الإنتخابية بعدما انضمت إلى قائمة النائب ميشال عون.

المرأة السادسة هي النائب غنوة جلول، بحيث تمّ ترشيحها و«تبنّيها» من قبل الرئيس رفيق الحريري، وفشلت في الوصول مرّة أخرى إلى البرلمان عند انتهاء هذا التبنّي (95 صوتاً في انتخابات 2009).

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

الفائزات في انتخابات 2005			
اسم المرشحة	الدائرة	المقعد	الفريق السياسي
ستريدا طوق	بشرّي	مارونية	14 آذار (قوات لبنانية)
نايلة معوض	زغرتا	مارونية	14 آذار
صولانج الجميل	بيروت الأولى	مارونية	14 آذار
بهية الحريري	صيدا	سنية	14 آذار (تيار المستقبل)
غنوة جلول	بيروت الثالثة	سنية	14 آذار (تيار المستقبل)
جيلبرت زوين	كسروان–جبيل	مارونية	8 آذار (تيار وطني حرّ)

الملاحظ أنّ جميع المرشحات اللواتي نجحن في الإنتخابات كنّ تابعات بشدّة لشخصيات ذكورية سياسية وتم تبنيهن كمرشحات على قوائمهم الإنتخابية. العديدات منهن كن أرامل وأو أخوات أو زوجات لشخصيات سياسية قوية. في سنة 2005، خمسة من ستة عضوات في البرلمان اللبناني تولّين مراكزهن بدعم رجال من أسرهّن.

الفائزات في انتخابات 2009			
اسم المرشحة	الدائرة	المقعد	الفريق السياسي
ستريدا طوق	بشرّي	مارونية	14 آذار (قوات لبنانية)
نايلة توينى	بيروت الأولى	روم أرثوذكس	14 آذار
بهية الحريري	صيدا	سنية	14 آذار (تيار المستقبل)
جيلبرت زوين	كسروان–جبيل	مارونية	8 آذار (تيار وطني حرّ)

انخفض عدد النساء في البرلمان من 6 نساء إلى أربعة فقط.

وفي ما يلي مقابلة بين نتائج 2005 و2009 في دوائر بيروت الثلاث. تجدر الإشارة إلى أن تقسيم الدوائر اختلف بين الدورتين، ولكن المقابلة تبقى قائمة بين أسماء الفائزين.

For Scientific Research | Refereed Journal | Issue 7, Vol 3, Year 1 | July 2024
ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

بيروت 2005[1]			
النائب	المقعد	الأصوات[2]	
سعد الدين الحريري	سني	39499	بيروت الأولى
عمار حوري	سني	30741	
جبران تويني[3]	روم أرثوذكس	30591	
صولانج الجميل	ماروني	تزكية	
ميشال فرعون	روم كاثوليك	تزكية	
باسم الشاب	إنجيلي	تزكية	
أمين شري	شيعي	31859	بيروت الثانية
بهيج طبارة	سني	27981	
نبيل دو فريج	أقليات مسيحية	27364	
عاطف مجدلاني	روم أرثوذكس	26163	
وليد عيدو[4]	سني	25123	
يغيا جرجيان	أرمن أرثوذكس	تزكية	

(1)- الموقع الرسمي للانتخابات اللبنانية http://www.elections.gov.lb/Elections-Results/Current-MPs.aspx

(2)- http://www.harouf.com/Parliament_2005/Beirut_Results.htm

(3)- خلفه بالتزكية والده غسّان تويني بعد اغتياله في 12 كانون الأول 2005.

(4)- اغتيل عام 2007، وتمّ انتخاب محمد عيتاني في مقعده.

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

محمد قباني	سني	24527	بيروت الثالثة
غنوة جلول	سنية	23731	
أكوب قصارجيان	أرمن أرثوذكس	تزكية	
جان أوغاسبيان	أرمن أرثوذكس	تزكية	
غازي يوسف	شيعي	تزكية	
غازي العريضي	درزي	تزكية	
سيرج طورسركيسيان	أرمن كاثوليك	تزكية	

بيروت 2009			
النائب	المقعد	الأصوات	
نايلة تويني	روم أرثوذكس	19985	بيروت الأولى
ميشال فرعون	روم كاثوليك	19742	
نديم الجميل	ماروني	19340	
جان أوغاسبيان	أرمن أرثوذكس	19317	
سيرج طورسركيسيان	أرمن كاثوليك	19287	
نهاد المشنوق	سني	16583	بيروت الثانية
هاني قبيسي	شيعي	15126	
أرتور ناظريان	أرمن أرثوذكس	تزكية	
سبوح قالبكيان	أرمن أرثوذكس	تزكية	

سعد الدين الحريري	سني	78382	بيروت الثالثة
تمام بك سلام	سني	76925	
محمد قباني	سني	76448	
عمار حوري	سني	76201	
مدحت الحوت	سني	75954	
غازي العريضي	درزي	76792	
باسم الشاب	انجيلي	76510	
نبيل دو فريج	أقليات مسيحية	76431	
غازي يوسف	شيعي	76410	
عاطف مجدلاني	روم أرثوذكس	76133	

نديم الجميل فاز بمقعد والدته صولانج. ونايلة تويني ترشحت عن مقعد والدها الذي تمّ اغتياله في 12 كانون الأول 2005، فحلّت أولى من حيث عدد الأصوات في دائرة بيروت الأولى في العام 2009.

الفقرة الثانية : العوامل التي تؤثّر في سلوك المرأة الناخبة

بحسب استفتاء رأي أجرته د. مرغريت حلو[1]، بالاستناد إلى المؤشرات التي يقترحها ألموند وباول لقياس موقف المواطنين من العملية السياسية، جاءت المتغيّرات المؤثرة على سلوك المرأة اللبنانية كالتالي:

- نسب المشاركة

نسب المشاركة النسائية في عمليات الاقتراع قد راوحت بين 48% و55% منذ إعطاء المرأة حقوقها السياسية عام 1953. أما نسب المشاركة الذكورية تزيد على المشاركة النسائية بنسب تراوح بين 5 و8%. نستطيع استناداً إلى هذا المؤشر القول أن لبنان يقترب ظاهرياً من

(1)- مرغريت حلو، المرجع السابق، ص 245-223.

ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

الديمقراطيات الغربية المتقدّمة.

- أسباب المشاركة

ارتفاع نسب النساء اللواتي اقترعن لتأمين مصالح عائلاتهن وبلداتهن ولتأمين ممثلين أقوياء عن الطائفة، مع ارتفاع مستواهن العلمي. علاقة سلبية بين تأثير القوى السياسية في قرار المرأة بالمشاركة وبين ارتفاع مستواها العلمي – مقابل علاقة إيجابية عند الرجال. على صعيد الوضع العائلي، تؤدّي الواجبات والمسؤوليات العائلية دورها في تحديد قرارات الناخب.

- أسباب الإقتراع لمرشح

الخيارات الانتخابية للمرأة اللبنانية تُحدد بموجب العوامل الشخصية والعائلية والمناطقية الضيقة وليس على أساس برامج ومواقف سياسية أشمل تمتد على مساحة الوطن – العكس صحيح عند الطائفة الكاثوليكية – لا تمايز بين الاناث والذكور.

وفي هذه النتيجة تناقض مع ما أعلنه الناخبون في العام 2008[1] حيث أتت الإجابات تولي الأهمية القصوى إلى البرنامج السياسي، الأمر الذي يعكس الانقسام العامودي القائم في البلد، وليس أبداً مؤشر تقدّم سلوكي للناخب اللبناني.

- ممارسة حق الاختيار بين اللوائح والمرشحين

لا يكفي هذا المؤشر لقياس درجة الوعي السياسي وممارسة حق حرية الاختيار بين المرشحين – اعتماد مؤشرين آخرين: مدى متابعة المرأة للحملات الانتخابية لضمان معرفتها بالمرشحين، وأسباب اختيار اللائحة ككل / معدّلات متشابهة بين النساء والرجال/ تقدّم معيار التحصيل العلمي يرافقه ارتفاع في النسب المئوية للواتي يشكلن لوائحهنّ الخاصة من مجموع المرشحين. الاستنتاج نفسه عند الذكور / ثلثي السيدات من أفراد العينة على اختلاف طوائفهنّ بقين محصورات ضمن حدود اللائحة الواحدة، الأمر الذي يعكس قبول شعبي بالترتيبات الانتخابية

(1)- استطلاع رأي لـStatistics Lebanon

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

= فروقات لا تذكر بين الاناث والذكور، مع التزام أكبر باللوائح لدى النساء الموارنة والشيعة / ارتفاع نسبة اللواتي ركبن لوائحهن الخاصة مع ارتفاع حدة الصراع.

إنّ النتائج المتقاربة التي أظهرتها دورتي الانتخاب الأخيرتين تؤكّد استمرار هذا السلوك.

– أسباب الاقتراع للائحة واحدة (بكاملها أو بمعظم أعضائها)

جاءت نتائج الاستطلاع على النحو التالي: أولاً «رئيس اللائحة»، ثم «الارتياح لمعظم أعضاء اللائحة»، ثم «لأن مرشحي المفضل في اللائحة»، ثم «التوجه السياسي للائحة». ويعكس ذلك شخصنة الخيارات والعملية الانتخابية أكثر من كونها نهج مؤسسي أو حزبي أو غيره.

– مصادر المعلومات حول المرشحين

أظهرت الدراسة عدم اهتمام بالمتابعة الدائمة لأخبار الحملات الانتخابية في الصحف والتلفزيون واللقاءات الانتخابية لدى نحو ثلثي العينة من النساء، وتبرز النساء الدرزيات استثناءً عن باقي الطوائف. الذكور أكثر مشاركة وتتبعاً من النساء وبخاصة في مجال حضور الاجتماعات واللقاءات، ولعل في هذا دعم لكون تقاليد المجتمع الذكوري الأبوي والدور المرسوم فيه لكل من المرأة والرجل ما زالت تسود في لبنان.

اللجوء إلى مصادر تقليدية للمعلومات: تأثير العائلة والحي والبلدة والطائفة

النسبة المئوية من الاناث اللواتي يعتبرن خياراتهن الانتخابية متوافقة مع الطائفة والحي والبلدة هي أعلى مما بين الذكور، على عكس التوافق مع العائلة، إذ نجد أن النسبة بين الذكور هي إجمالاً أعلى مما هي بين النساء وإن بفارق بسيط لا يتجاوز 4%، ولعلّ في هذا انعكاساً لمحاولة المرأة وإن بخجل، لكسر طوق العائلة نسبة التأثر بالحملات الانتخابية تنخفض مع الابتعاد عن المدن الكبرى وكلما كانت الدائرة الانتخابية غير مختلطة طائفياً، مع غياب فوارق مهمة سواء على متغير الجنس أو الوضع العائلي أو المستوى العلمي[1].

(1)– شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، « أبعد من عقبات تفعيل دور النساء اللبنانيات في البرلمان»،

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

الفقرة الثالثة: العوائق بوجه خوض المرأة المعركة الانتخابية ترشيحاً وفوزاً

مرشحات انتخابات 2009[1]			
اسم المرشحة	الدائرة	المقعد	عدد الأصوات
ستريدا الياس طوق	بشرّي	مارونية	13066 (الأولى) **فائزة**
بهية بهاء الدين الحريري	صيدا	سنية	25460 (الأولى) **فائزة**
نايلة جبران تويني	بيروت الأولى	روم أرثوذكس	19985 (الأولى) **فائزة**
جلبرت موريس زوين	كسروان	مارونية	30444 **فائزة**
ابتسام عبد الحميد السعدي	بعلبك–الهرمل	سنية	396
نورما اديب فرزلي	البقاع الغربي–راشيا	روم أرثوذكس	3
تريز خليل رزق الله	بعبدا	مارونية	520
غادة محمد الدندش	طرابلس	سنية	49
غنوة عدنان جلول	بيروت الثالثة	سنية	95

نلاحظ أنّ عدد المرشحات ضئيل جداً (9 مرشحات فقط مقابل 555 مرشحاً في كلّ دوائر لبنان)، فازت منهنّ 4. وفي هذه الأرقام مؤشّر واضح لإحجام المرأة اللبنانية عن تقديم ترشيحها. سوف نحاول أن نكتشف أسبابه.

بحسب الدراسة الصادرة عن الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية فأنّ الثقافة الذكورية للمجتمع اللبناني بكافّة أطيافه، هي العائق الأهم بوجه ترشّح وفوز النساء بالمقاعد النيابية. وأمّا اللواتي يحاولن تجاوز هذه العقبة، فيتوجب عليهن التعامل مع مشكلة إضافية هي «العبء المزدوج من المهام المنزلية والإلتزامات المهنية».

وقد أبرزت الدراسة مشكلة «أنوثة» الفقر والبطالة نظراً لحقيقة أن المرأة لا يمكنها إلاّ نادراً تحقيق

---

8 نيسان 2022. https://annd.org/ar/publications/details

(1)– يمكن الاطّلاع على النتائج الكاملة عبر الموقع: http://www.10452lccc.com/special%20events/09%20election%20reults.htm

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

أية إختراقات في حياتها المهنية، مما يجعلها أكثر إعتماداً على الرجل. العوامل الإجتماعية الإقتصادية تشكل عقبة هائلة بالنسبة للنساء اللواتي يستهدفن مجال العمل السياسي في لبنان، حيث السياسة هي مرادف للقدرة على توفير الخدمات.

حسب الدراسة نفسها ذكرت 64% من النساء أن الصعوبات الإقتصادية منعتهن من الحصول على وقت كافٍ للمشاركة في النشاطات الإجتماعية و/أو السياسية. جميع هذه المظاهر مجتمعة تعزز مفهوم واسع الإنتشار للمرأة «كربّة بيت» أو وكيلة يجب أن يكون مكانها المثالي المنزل. خليط من هذه العوامل يظهر أن المرأة ما زالت تعتبر مواطنة من الدرجة الثانية.

أ) العوائق الاجتماعية:

لقد اختلفت نوعية العقبات وحدّتها بين المدينة والريف، وبين طائفةٍ واُخرى، وبين الأنثى المتأهلة والأنثى العازبة. وكما ان هناك عقبات عانتها المرأة فقط، نجد ان هناك عقبات عانت المرأة والرجل على حدٍّ سواء، وهي عكست الثقافة السياسية في لبنان، والضوابط الاجتماعية، وطبيعة العملية الإنتخابية[1].

- الإسم

بالنسبة للمرأة المتأهلة من رجل من غير طائفتها، او منطقتها، فإن ذلك يُشكّل بحد ذاتها عقبةً امامها، ذلك ان منافسيها غالباً ما يعمدون الى استغلال هذا الوضع من اجل التشكيك في صحّة تمثيلها للطائفة او المنطقة التي تنتمي اليها. فمن ناحية، تُطرح إشكالية الدائرة التي تقدّم ترشيحها عنها: فإذا تقدّمت عن الدائرة التي نشأت فيها، وهي متزوّجة من خارجها، يُمكن أن يُنظر إليها كغريبة. كذلك، إذا تقدّمت عن دائرة زوجها، فأمامها أوّلاً عقبة عدم معرفة الناس بها واعتبارها غريبة، وثانياً معضلة اسمها، فالمرأة المتأهّلة تُكنّى بعائلة زوجها، في حين أن ترشيحها يجب أن يتم باستعمال اسم عائلتها بالولادة.

(1)- مرغريت حلو، الإنتخابات البلدية في لبنان 1998، مخاض الديموقراطية في بنى المجتمعات المحلية، (عمل مشترك)، المركز اللبناني للدراسات، 1999، ص 432.

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

وهذا ما يكبّد المرشّحة أعباءً إضافية للترويج للاسم الذي يجب على من يريد انتخابها أن يدوّنه عند الادلاء بصوته.

- القيم الاجتماعية والأخلاقيات السائدة

على صعيدٍ آخر، نرى ان لدى العديد من المرشحات تحفّظات كبيرة على نشر صورهن، ولاسيما في المناطق التي تقطنها الجماعات الإسلامية المُحافظة، كما ان رفع صور المرشحات في تلك المناطق أو الأحياء، هو بمثابة سيف ذو حدّين، فصحيح انه يُساهم بتعريف الناخبين على المرشّحة، ولكنه في الوقت ذاته يُضاعف النقمة عليها بحيث يتم اعتبارها وكأنها تتمرّد على إرادة الجماعة، وتخرق التقاليد والقيم الإجتماعية السائدة في تلك المناطق[1].

- موقف الطائفة من مشاركة المرأة

لقد ادّى نفوذ الجماعات الإسلامية المتطرفة المتزايد، داخل المجتمعات الإسلامية، الى تحجيم دور المرأة، وينطلقون في موقفهم تجاه المرأة من أن «المرأة لا تُولّى في الإسلام». وقد اظهرت تجربة الإنتخابات البلدية والنيابية ان هذه الجماعات ترفض رفضاً قاطعاً دخول المرأة المسلمة المُعترك السياسي، في حين لا تعارض تقدّم المرأة المسيحية بترشّحها بل تدعمها، وتتحالف معها إذا وجدت ان هذا يخدم مصالح تلك الجماعات.

غالباً ما تعرضّت المرشحات المسلمات على الانتخابات البلدية في البيئات الإسلامية المحافظة الى حملة شائعات لتشويه سمعتها، والتشكيك في صحّة تمثيلها للمنطقة او الطائفة التي تترشّح بإسمها. ولا شك ان لهذا الأمر دلالات مُعبّرة، يمكن أن تنطبق على المرشحات المسلمات في الانتخابات البرلمانية، سواء على صعيد النفسية السائدة، والأسلوب المُتبّع، والإزدواجية في معاملة المرأة، تبعاً للنظرة الدينية، الأمر الذي يُظهر الرجل المسلم المتطرف لا يخشى او يعارض وصول المرأة الى السلطة بالمطلق، بقدر ما يخشى ما قد يحمله وصول المرأة المسلمة

(1)- المرجع نفسه، ص 434.

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

من انعكاسات على موقعه ومكاسبه[1].

- الصراعات العائلية والنظام الأبوي

في المجتمعات الذكورية التي تتبّع النظام البطريركي الأبوي، العائلة لا تتمثّل بأُنثى. ولا شك ان هذا الأمر تجلّى في الإنتخابات النيابية والبلدية التي شهدها لبنان، في اكثر من محطّة. ففي انتخابات الأشرفية للعام 2009، مثلاً، نرى ان النائبة صولانج الجميّل احجمت عن الترشّح عن المقعد الماروني لصالح ابنها الذكر نديم، مع العلم ان الكثيرين يُجمعون على ان ابنتها الأنثى يُمنى هي اكثر اهليةً من شقيقها، لتولّي هذا المقعد.

ويُلاحظ على هذا الصعيد، ان الخلفية الطائفية والدينية لم تكن مؤثرة في قرار العائلات، فالحجج التي اعطتها العائلات المسلمة لتفضيل مرشحها الذكر على الأنثي، كانت نفسها تقريباً للعائلات المسيحية، بدءاً بذريعة «حمايتها مما قد يواجهها» وصولاً الى عبارة «هالشغل مش للبنات» الى ما هنالك من عبارات وذرائع تختصر العقلية الذكورية المتحكّمة في ثنايا المجتمع، فالعائلات تبحث عن ممثلٍ ذكر لها، حتى ولو كان اقل كفاءةً وأهلية من الأنثى، لا لشيء إلاّ لكي تُثبت انها موجودة على الساحة وفيها «رجال»[2].

- محاربة المرأة للمرأة

من اهم العقبات التي تُصادف المرأة المرشحة، هو ما سُمّي «محاربة المرأة للمرأة». وفي حين لم تتوافر المعلومات الدقيقة حول هذا المتغيّر في الانتخابات النيابية، فهو أكثر وضوحاً وأسهل قياساً على المستوى البلدي. في الحقيقة بينت الدراسات أن ما يقال من أن المرأة تحارب المرأة، هو موقف غير مُبرر، مبني على أحكام مُسبقة، وفيه تجّنٍ على المرأة. فالتعميم لا يصح في هذه الحالة، ذلك أن الناخبة في القرى الصغرى اقترعت لمصلحة المرأة بنسب أعلى كثيراً من المرأة في المدن الكبرى، والمرأة ذات المستوى العلمي العالي لم تقترع لمصلحة

(1)- المرجع نفسه، ص 439.
(2)- المرجع نفسه، ص 440.

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

مرشحة انثى إلا بنسبة ضئيلة، مقارنةً بنسبة اقتراع الأميات وحملة الشهادات المتوسطة. كذلك ادلت الناخبة التي تعيش في بيئة تقليدية محافظة بصوتها للمرشحة بنسب اكبر من الناخبة التي تعاني من ضوابط اجتماعية في مجتمعها[1].

وفي تعداد المرشحات لأسباب موقف الناخبة السلبي من المرشحّة، حلّت الغيرة اولاً، والتخلّف بين النساء ثانياً، وعدم جرأة المرأة على إحداث التغيير وكسر طوق التقليد ثالثاً.

ب) العوائق الاقتصادية واللوجستية

هذه العوائق هي الأهم، كون المرأة بشكل عام، والمرأة اللبنانية بشكل خاص، هي في موقع التابع من الناحية الاقتصادية لشخصية ذكورية، للأب أو للزوج. واللواتي تمكنّ من تحقيق الاستقلال المالي، وقرّرن دخول المعترك السياسي، وجدن أنفسهن في موضع التنافس مع كبار رجال الأعمال والمال، الأمر الذي من شأنه استنزافهنّ دون أن يكون بلوغهنّ المجلس النيابي مضموناً.

- التكلفة المادية والبشرية

المرأة التي تترشح بشكلٍ منفرد او مستقل، تفتقر الى مصادر التمويل، وهو ما ينعكس بدوره شحّاً في عدد المندوبين الضروريين لتغطية كل الأقلام الإنتخابية. وهذه العقبة يتم تخطيها، إذا ما كانت المرشّحة تنتمي الى لائحةٍ يترأسها رجل سلطةٍ او مال من النافذين في البلد.

يُلاحظ في هذا المجال، ان المرأة تُحجم عن إنفاق ما يلزم من الأموال في حملتها الإنتخابية، على الرغم من ان العديد من المرشحات يُعتبرن من الميسورات مادياً، وهذا يدّل، بشكلٍ او بآخر، الى ان معظم المرشحات، ولاسيما المستقلات منهن، يخضن الإنتخابات، وهنّ متيقّنات

(1)- Laurence Rossignol, « Les femmes en politique », Après-demain , N ° 26, 2013, pp 24 – 25. https://www.cairn.info/revue-apres-demain-2013-2-page-24.htm?contenu=resume

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

سلفاً من عدم القدرة على الفوز، وهذا ما يحدوهن للإحجام عن الإنفاق في معركةٍ خاسرةٍ سلفاً. إن هذا الأمر هو وليد ثقافةٍ مجتمعية راسخة، دفعت بالمرأة على التوالي الى الرهان على دعم الرجل، من أجل تحقيق اي خرقٍ على المستوى السياسي[1].

- جهوزية المرشحات

ونلاحظ ايضاً، ان معظم المرشحات يتقدّمن الى الترشّح متأخرات، ودون اي تخطيطٍ مُسبق، وكرّدة فعلٍ معينّة، غالباً ما تأتي تحت شعار «انا هنا»، بخلاف الرجال الذين يبدأون بإجراء الإتصالات والحملات، والتحضير للمعركة الإنتخابية قبل خوضها رسمياً بوقتٍ طويل إجمالاً.

ج) العوائق السياسية

إلى جانب العوائق الاجتماعية والاقتصادية، تبرز عوائق سياسية، تتمثّل بشكل خاص بتجاهل الأحزاب اللبنانية لأهمية إشراك المرأة في العمل السياسي. فحزب الله لم يرشّح أبداً امرأة، ولا الأحزاب السنية المتشدّدة، لأسباب دينية. وحتّى الحزب التقدمي الاشتراكي لم «يتقدّم» على غيره ويرشّح امرأة. الأحزاب «المسيحية» ليست أفضل في هذا المضمار أيضاً.

والانقسام العمودي القائم اليوم في المضمار السياسي يقلّل من احتمال تغيير هذا الواقع، كون الأحزاب تعطي الأولوية للمرشح الذي يحمل الحظوظ الأكبر بالفوز، وقد استعرضنا في ما سبق الأسباب العديدة التي تعطي الأفضلية هنا أيضاً للرجال.

- غياب الكوادر الحزبية النسائية

قليلة هي النساء اللواتي تدرّجن في الأحزاب السياسية اللبنانية وتمكّن من تبوّء مراكز مسؤوليّة[2]. وإذا ما وُجدت فروع نسائية داخل الأحزاب، فغالباً ما تنحصر نشاطاتها بالنواحي الاجتماعية، بعيداً عن السياسة المباشرة.

(1)- المرجع نفسه، ص 435.
(2)- أمثال فيرا يمين في تيار المردة

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

وقد عمدت بعض الأحزاب إلى تنظيم «مدارس للكوادر»، غاب خريجوها عن مراكز المسؤولية في الحزب، ذكوراً وإناثاً على حدّ السواء. وهذا من شأنه أن يقف حاجزاً أمام الحزبيين والحزبيات الذين يطمحون إلى تمثيل الحزب مستقبلاً في البرلمان.

خطوة إيجابية في هذا المضمار أتت من حزب القوات اللبنانية عبر تطبيق «الكوتا» النسائية في الجمعية العمومية للحزب. لا بدّ من الإنتظار للتمكن من قياس مفاعيلها وتأثيراتها على الوجود النسائي الفعلي على الساحة السياسية الوطنية.

- خوض المعركة على لائحة

من العقبات الأخرى التي واجهت المرشحات، هي مشكلة دخول اللوائح، وبخاصةً عند محاولة النافذين في المنطقة الإنتخابية التوصل الى لائحة توافقية. إذ تراجعت فرص المرأة بدخول اللائحة مع تزايد احتمال التوصل الى توافق بين المتنفذين من احزاب وطوائف ورجال مال وإقطاع وعائلات. وقد عكس هذا الواقع النظام الأبوي، والعقلية الذكورية السائدة، حتى في الأحزاب التقدمية واليسارية[1].

(1)- المرجع نفسه، ص 437.

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الفصل الثالث : التحليل

الفقرة الأولى : الموقف من مشاركة المرأة في العمل السياسي[1]

أ) ترشيحاً

غابت المرأة عن مجلس النواب اللبناني حتى العام 1992، باستثناء انتخاب ميرنا البستاني عام 1963 بسبب وفاة والدها، وتعيين نائلة معوض في العام 1991 محل زوجها الرئيس الشهيد رينيه معوض، وذلك على الرغم من ترشّح 9 نساء بين العامين 1953 و1972.

وفي انتخابات العام 1992، التي جرت للمرة الأولى بعد انتهاء الحرب اللبنانية في العام 1990، تمكنت ثلاث سيدات من دخول الندوة النيابية، وهن: مهى الخوري اسعد عن جبيل، والتي فازت بالتزكية، وبهية الحريري عن صيدا، ونائلة معوض عن زغرتا، امّا في انتخابات العام 1996 فاستطاعت كل من بهية الحريري ونائلة معوض من العودة مجدداً، في حين حلّت نهاد سعيد مكان مهى الخوري اسعد.

إن تراجع دور المرأة على الصعيد البرلماني، يعود بالدرجة الأولى الى غيابها عن العمل السياسي والحزبي بشكلٍ عام، فنادراً من نرى المرأة تتقدّم وتترقّى داخل الأحزاب، وذلك يعود الى انسحابها من العمل الحزبي مباشرةً بعد الزواج، كما يوجد اسباب اخرى، ومنها غياب الأحزاب الديموقراطية بشكلٍ عام، وطبيعة المجتمع الذكوري الذي تطرّقنا اليه آنفاً[2].

يُلاحظ ايضاً ان دور المرأة تراجع داخل الأحزاب بفعل تحوّل هذه الأحزاب الى ميليشيات عسكرية إبّان الحرب، فاقتصرت المشاركة النسائية على أدوارٍ ثانوية، كتقديم المساعدات الطبية والإجتماعية والمشاركة في بعض النشاطات ذات الطابع السلمي والثقافي والإجتماعي. ولا شك ان تراجع هذا الدور يعود بالدرجة الأولى الى الخشية من وقوع المرأة في الأسر، خلال

(1)- مرغريت حلو، «المرأة وانتخابات 2000: تكريس تقليد أو مؤشر تغيير، op. cit.، ص 246.
(2)- الإنتخابات النيابية 1996 وازمة الديموقراطية في لبنان، (عمل مشترك)، المركز اللبناني للدراسات، 1998، ص 409-408.

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

المعارك، كما ان النظرية التي كانت سائدة خلال الحرب تقول بأن «الميدان هو للرجال». ولكن ذلك لم يكن قاعدةً عامة بالمطلق، فتنظيم القوات اللبنانية يُعتبر استثناءاً على ذلك، حيث ان عدد النظاميات المدرّبات تدريباً عسكرياً نظامياً فيها قارب الـ 4000، وكان هناك ما يزيد على 30 امرأة تشارك بشكلٍ مباشر في القتال على جبهة الأسواق التجارية[1].

ب) المشاركة في الحملات الانتخابية

إذا كان ترشّح المرأة للإنتخابات بقي محصوراً ومتدنياً، فإن مشاركتها في الحملات الإنتخابية اكتسب حماسةً في الكثير من الأحيان. فالمرأة فاعلة على هذا الصعيد، بشخص زوجة المرشح، او النائب، او السياسي بالإجمال، واخته وقريباته واصدقائه ومعارفه والمؤمنات بنهجه.

ونذكر في هذا الإطار، ان حملة النائبة بهية الحريري شهدت عام 1996 بروز عصبية نسائية لدى المشاركات، لم تكن موجودة بالزخم ذاته في العام 1992 حين عارضها بعض الفئات، حتى من الفئات النسائية، بسبب كونها امرأة. وقد مثّلت النساء نسبة 57% من مجموع 5300 شخص شارك في حملتها، وكانت نسبة 60% منهن تتراوح اعمراهن بين 18 و21 سنة. كذلك بلغت نسبة النساء اللواتي انتخبن بهية الحريري عتبة الـ 50% من مجموع الناخبين[2].

ونذكر ايضاً، ان التطّوع النسائي ساد حملة المرشحة ليندا مطر، إذ مثّل النساء 92% من مجموع المشاركين، اي 25 من اصل 27 مشاركاً، لكن ذلك لم يتجلَّ في اصوات نسائية كافية في صناديق الإقتراع.

كما شهدت حملة المرشحة نهاد سعيد عام 1996 تزايداً ملحوظاً في عدد النساء المشاركات فيها، مقارنةً بحملتها السابقة العام 1964. والمعارضة التي لاقتها سعيد في العام 1964 إثر وفاة زوجها النائب انطون سعيد، لم تلاقيها نائلة معوض في التسعينات، على الرغم من ان كلتيهما قد تمت مبايعتهما من قبل عائلة الزوج المتوفي في ظروف مأساوية، الأمر الذي يشير

(1)- المرجع نفسه، ص 411.
(2)- المرجع نفسه، ص 416-413.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الى تغيّر مهم في تقبّل المجتمع لفكرة انخراط المرأة في المعترك السياسي[1].

ج) اقتراعاً

على صعيد ممارسة حق الإقتراع نجد ان نسب المشاركة النسائية قريب جداً من نسب المشاركة الذكورية، لكن ذلك لا يعني بالضرورة انه ينّم عن وعي بالمشاركة السياسية لدى النساء، ولا تنتج عنه اي مفاعيل تتعلّق بأوجه اخرى من هذه المشاركة. وفي احيان كثيرة تكون مشاركة المرأة في حق الإقتراع نتيجة ضغوط تُمارس عليها من قبل العائلة للتصويت لصالح مُشرّح مُعيّن تختاره العائلة، بغية ترجيح كفّته على مرشح آخر[2]. ويُلاحظ في هذا الإطار وجود تطابق كبير بين انماط التصرف الإنتخابي للمرأة، وبين الخيارات الإنتخابية لزوجها وعائلته، وهذا الأمر محكوم بالنظام الأبوي السائد في الكثير من المجتمعات.

اثبتت بعض الدراسات ان ممارسة المرأة حق الإقتراع في لبنان، لم يساهم في إحقاق تغيير جذري، على الأقل، في الشؤون التي تعني المرأة خاصةً، فأقصى ما حققته هذه المشاركة هو إدراج بعض المرشحين ضمن برامجهم قضايا تعني المرأة، بقي قسم كبير منها ضمن إطار الشعارات.

مثال تطبيقي: دائرة بيروت بين انتخابات 1996 و2005/2009

يمكن القول ان النساء الثلاث اللواتي تمكّن من بلوغ الندوة النيابية في العام 1996، اي نائلة معوض، نهاد سعيد وبهية الحريري، لم تكن اي منهن تتمتع بحيثية سياسية او شعبية او اجتماعية نسائية مستقلة، لا بل ان النائبات الثلاث وصلن الى البرلمان على صهوة النفوذ السياسي للزوج المتوفي (بالنسبة لحالتي نائلة معوض ونهاد سعيد) والنفوذ السياسي والإقتصادي للشقيق، كما هي حال بهية الحريري.

(1)- المرجع نفسه، ص 417.
(2)- المرجع نفسه، ص 420-419.

وإذا اخذنا دائرة بيروت في العام 1996، يظهر ان التمثيل النسائي فيها كان غائباً كلياً، ثم في العام 2000 تمكنت المرشحة غنوة جلول من ان تشغل احد المواقع النيابية فيها. وعلى الرغم من ان الكثير من المقترعين البيروتيين لم يسمعوا بإسم غنوة جلول قبلاً، إلاّ ان نزولها على لائحة الرئيس رفيق الحريري في ذلك الحين، كان كافياً بمفرده، لكي يؤمن لها الأصوات اللازمة للفوز.

جرت انتخابات العام 2005 في بيروت وفق قانون العام 2000 للإنتخابات، والذي قسّم مدينة بيروت الإدارية الى 2 دوائر انتخابية على الشكل التالي:

دائرة بيروت الأولى وتضم: الأشرفية، المزرعة، الصيفي.

دائرة بيروت الثانية وتضم: المصيطبة، الباشورة، والرميل.

دائرة بيروت الثالثة وتضم: عين المريسة، راس بيروت، زقاق البلاط، المدوّر، المرفأ، ميناء الحصن.

شهدت انتخابات بيروت في العام 2005 انضمام صولانج الجميّل الى لائحة نواب دائرة بيروت الأولى، مع استمرار النائب غنوة جلول في موقعها للدورة الثانية على التوالي نائباً عن الدائرة الثانية.

مع العلم ان صولانج الجميل تمكنّت من فرض نفسها على اللائحة واستبعاد النائب السابق غطاس خوري، لكونها زوجة الرئيس الشهيد بشير الجمّيل الذي يُعتبر رمزاً بالنسبة للغالبية الساحقة من شكان وناخبي الأشرفية، ولأن الرأي العام المسيحي كان يُعارض بشدّة وصول غطاس خوري الذي ينتمي الى تيارٍ يرأسه سعد الحريري.

يُذكر ان المقعد الماروني الذي شغلته النائب صولانج الجميّل كان يشغله لدوراتٍ عديدة سابقاً والد زوجها، رئيس حزب الكتائب اللبنانية الشيخ بيار الجميّل.

يُذكر ايضاً ان دائرة بيروت الأولى كانت في العام 2005 خاضعة لأرجحية التصويت الإسلامي

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

بنسبةٍ كبيرة، وذلك من خلال ضمّ ألأشرفية الى الأحياء المسلمة في الصيفي والمزرعة، بما افقد الصوت المسيحي اي تأثير فعلي في مجريات الإنتخابات. ولكن مع ذلك، تمكنت صولانج الجميل من الفوز، والحصول على حوالى 30 الف صوت بفضل التحالف مع سعد الحريري، ضمن التحالف الوطني الإسلامي المسيحي العريض، المعروف بتحالف 14 آذار.

امّا بالنسبة لإنتخابات العام 2009، فقد جرت وفق تقسيمات الأقضية، او ما عُرف بقانون الستين، بحيث اصبحت الأشرفية بمنأى عن اي تأثير فعال للصوت المسلم.

شهدت هذه الإنتخابات خسارة غنوة جلول، وذلك بعد ترشّحها بشكلٍ منفرد نتيجة استبعادها عن لائحة تيار المستقبل لصالح تمام سلام، كما شهدت انسحاب صولانج الجميّل لصالح ابنها نديم، كما حلّت النائب نايلة تويني مكان جدّها غسان تويني، الذي فاز بالمقعد بالتزكية في العام 2007، بعد استشهاد ابنه النائب عن الدائرة نفسها جبران تويني.

يُلاحظ إذاً، ان انتخابات العام 2009 شهدت تراجعاً للدور النسائي على صعيد انتخابات بيروت، كما ان النائبة الوحيدة عن بيروت نايلة تويني تعرضّت لحملات دعائية كبيرة واتهمت فيها بالزواج عرفياً من رجلٍ لا ينتمي الى دينها، كما تم التشكيك بقدرة امرأة على تمثيل الأشرفية، التي يجب ان تتمثّل بـ «رجل مثل عصام ابو جمرا».

وهنا نطرح سؤالين: الأوّل، هل أنّ ترشّح نايلة تويني كان ليكون مقبولاً لو أنّه كان في أسرتها أخٌ أو عمٌّ «يرث» المقعد النيابي؟ وفي السياق ذاته، هل لعب معيار الجندر دوراً في ترشيح نديم جميل عن مقعد والدته عوضاً عن شقيقته يمنى التي سرى في الأوساط الشعبية الكلام عن «كفاءتها وجهوزيتها»؟

ومع ذلك فقد تمكنت التويني من الفوز بحوالى 20 الف صوت على منافسها عصام ابو جمرا عن المقعد الأرثوذكسي في الأشرفية، وذلك بفعل التضامن الشعبي مع قضية استشهاد والدها النائب جبران تويني في 12 كانون الأول 2005.

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

ولكن، بعد انتهاء الإنتخابات، تغيّبت النائب نايلة تويني عن القيام بواجباتها تجاه ناخبيها، حيث تبيّن انها تزوجّت من الإعلامي مالك مكتبي، وتفرّغت لحياتها الخاصة، وهذا ما تسبب بنفور معظم ناخبيها الذين اعتبروا انهم خُدعوا بانتخاب نايلة تويني. واليوم يكثر الحديث في اوساط مؤيدي التحالف السياسي الذي تنتمي اليه نايلة تويني.

يظهر لنا من خلال ذلك كلّه، ان التمثيل النسائي في عاصمة لبنان بيروت، هو شبه مفقود حالياً، ومُرجّح لأن ينتمي هذا التمثيل كلياً في ما لو استُبدلت نايلة تويني بمرشّحٍ ذكر.

الفقرة الثانية : التوجهات السياسية للمرأة اللبنانية

أ) توجّه محافظ وأخلاقي

في تحديد توجّهات المرأة اللبنانية، نجد ان المرأة في لبنان تتشرّب منذ صغرها معلوماتٍ حول الدور المرسوم لها، لناحية الزواج وتربية الأسرة والإهتمام بشؤون المنزل، امّا الدخول الى المعترك السياسي فهذا حكرٌ على الرجال.

حتى ان المرأة التي تخرق هذه القاعدة العامة، وتنخرط في العمل السياسي، فإنها تُسخّر قدراتها لخدمة الزوج او الأخ او الأب وليس لخدمة نفسها. صحيحٌ ان التوقعات تصب في خانة حتمية تراجع النظام الأبوي مع ارتفاع المستوى التعليمي والمعيشي للمرأة والرجل، إلاّ ان العلاقة بين هذين المتغيّرين ليست واضحة في لبنان. فالممارسة السياسية والوصول الى المراتب العليا، في نظر معظم اللبنانيين، لا يتطلب كفاءة بقدر ما يتطلب مواصفات اخرى اقلّها «التزلّم» و«المداهنة»، واستعداداً للتعاطي مع جميع المستويات، وهذه اعمال لا تتطابق وانماط التصرف السياسي النسائي، فالمرأة بطبعها، هي اجمالاً، اكثر مثالية واخلاقية ومحافظة واقل استعداداً للمساومة على المبادىء، كما اظهرت دراسات عديدة أُجريت في بلدان مختلفة حول العالم[1].

ب) إلتزام بالذكورية المجتمعية

(1)- المرجع نفسه، ص 427-426.

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

كما ان للعامل الإقتصادي دور هام ومؤثر في تحديد خيارات المرأة، فالمرأة في لبنان، بالإجمال ما زالت مرتبطة اقتصادياً برب الأسرة، ولم تتمتّع باستقلاليتها المادية حتى اليوم. وهذا يؤدي الى الى ارتباطها سياسياً بخيارات «الجهة المانحة» عملاً بالقول الفرنسي الماثور «Qui donne ordonne». وإذا اخذنا بعين الإعتبار كلفة إقامة العلاقات الإجتماعية التي تُسهل الإنخراط في العمل السياسي وتترافق معه، يظهر بوضوح تأثير العامل الإقتصادي في هذا الخصوص.

إن التركيبة السياسية اللبنانية ليست سوى انعكاس للتركيبتين الإجتماعية والإقتصادية، إذ تتمحور حول الطائفة والعشيرة والعائلة والإقطاع، وقلّما نجد في تاريخ لبنان رئيس طائفة معينة يطالب بتمثيل طائفته بشخص امرأة اياً كانت كفاءاتها وقدراتها، لذلك نلاحظ ان نشاطات النساء ينحصر إجمالاً في الشؤون الإجتماعية والدينية.

وهناك عامل هام ايضاً، يتعلق بالقوانين اللبنانية المرعية الإجراء والتي تفرض على المرأة الإنتقال الى سجل زوجها بعد الزواج، وهذا ما يُحتّم عليها ان تبدأ في علاقاتها الإجتماعية وانشطتها السياسية من نقطة الصفر، ويُساهم هذا الواقع في تفسير تطابق خيارات المرأة السياسية مع خيارات زوجها وعائلته.

بالإضافة الى كل هذه العوامل، يوجد اسباب اخرى، ومنها عملية الوراثة وتركّز الثروات والميراث تاريخياً في يد الإبن الذكر، بما يحرم المرأة اي قدرة فعلية على الإستقلالية وبناء حيثيتها السياسية والإجتماعية، في مجتمعٍ يقوم على الخدمات والمال.

ج) لا يمين ولا يسار

مقارنةً مع توجّه المرأة في اميركا وبريطانيا، يصعب علينا تصنيف المرأة اللبنانية بين اليمين واليسار. فإن المرأة في اميركا كانت تتبع لفئة المحافظين تاريخياً، وكانت الغالبية الساحقة من النساء تُصوّت للجمهوريين، بينما اتجهت الخيارات السياسية للرجال نحو الديموقراطيين.

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

ولا شك ان انخراط النساء في المجتمع الأميركي في قطاع الأعمال والتجارة والوظائف، اعتباراً من العقد السادس والسابع للقرن العشرين، ادى الى تقليص هذه الفجوة، فبدأت هذه الفترة تشهد اتجاهاً نسائياً متزايداً للتصويت لصالح الديموقراطيين، وذلك يعود الى البرامج الإقتصادية والإنمائية التي اولاها الديموقراطيون اهميّة كبرى على حساب الملفات الخارجية والسياسات الدفاعية التي استحوذت على اهتمام الجمهوريين.

بالمقابل، لا تزال الأحزاب في لبنان في مرحلة متأخرة من التطوّر، لم تبلور حتى اليوم أي برامج واضحة تسمح للحزبيين باختيار واعٍ لانتمائهم والمشاريع التي يتوقّعون من ممثلين هذه الأحزاب تنفيذها في البرلمان، وبالتالي محاسبتهم على أساسها. فلا أحزاب يمين، ولا أحزاب يسار، بالرغم من «تطعيم» أسماء الأحزاب بشعارات كالتقدمية والديمقراطية والوطنية والحرية...

فالأحوال الإقتصادية والإجتماعية للنساء في المجتمع الأميركي الحديث صارت تتطلب منهن إيلاء الموضوعات الإقتصادية والإجتماعية اهمية قصوى كونها باتت تنعكس مباشرةً على حياتهن، فالمرأة العاملة او الموظفة باتت تسعى للحصول على ضماناتٍ وتقديماتٍ إجتماعية من الدولة، كما باتت تتوق الى إحلال السلام وإنكفاء الولايات المتحدة نحو الداخل لمعالجة القضايا والآفات الإجتماعية التي تفتك بالمجتمع كقضايا المخدرات والعاب الميسر وغيرها، وذلك لأن المرأة بدأت تصبح شريكاً في تحمّل مسؤولية الأسرة والأولاد، كما أنّ تغيّبها عن المنزل لساعاتٍ طويلة في العمل، بات يُسبب لها قلقاً بالنسبة لتربية اولادها وتنشئتهم تنشئة سليمة، من هنا فلقد اعتبرت النساء الأميركيات ان للدولة الأميركية دوراً اساسياً في تحمّل أجزاء من هذا العبء، وذلك من خلال اجتثاث الآفات التي قد يتعرض لها اولادهم مستقبلاً[1].

المرأة اللبنانية لا تختلف من هذه الناحية عن المرأة الأميركية وغيرها من نساء العالم. إلّا أن

(1)- https://www.abaadmena.org/wp-content/uploads/documents/ebook.1663593299.pdf

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

العائق الأساسي في مجتمعاتنا يكمن في أنّ المرأة اللبنانية لم تصل بعد إلى مستوى يعتبرها الرجل شريكة فعلية له، قادرة على اتخاذ قراراتها، وإيلاء آراءها وتطلعاتها أهمية. كذلك، فإن الثقافة الموروثة لا تزال تشكّل عبئاً على كاهل المرأة التي تفقد ثقتها بنفسها وتشكّك في قدرتها على مكافئة الرجل في المجال السياسي.

الفقرة الثالثة : دور الإعلام

لقد سعت الأطراف السياسية المتواجهة في انتخابات العام 2009 الى محاولة استقطاب المرأة اللبنانية الناخبة وحثّها على الإنتخاب لصالح هذا الطرف او ذاك، بحيث تجلّت عملية استقطاب الصوت النسائي، في أحد أوجهها، من خلال الحملات الإعلانية الدعائية ومنها شعار «Sois Belle et Vote»، والذي قابله من الجهة الثانية شعار «Sois Intelligente et vote».

من ناحية أخرى، لقد تميّزت الإنتخابات النيابية في لبنان بغياب لافت للمرشحات الإناث عن البرامج السياسية التلفزيونية، التي غالباً ما تضيق بها الشاشات خلال فترة الإنتخابات، كما افتقرت برامج «التوك شو» والتي تكتسي طابع المناظرات السياسية، للعنصر النسائي، بحيث اقتصر الأمر على ظهورٍ محدود للنائب غنوة جلول والنائب ستريدا جعجع، كما حصرت النائب بهية الحريري إطلالاتها الإعلامية ببعض الحوادث الطارئة او المناسبات العامة.

وفي السياق عينه، يظهر ان النائب جيلبرت زوين لم تظهر في أي مقابلةٍ تلفزيونية، أو برنامجٍ سياسي، طيلة فترة ولايتها.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ عدد كبير أيضاً من النوّاب والمرشحين الذكور غائبين عن وسائل الإعلام. غير أنّ السياق المستمرّ والدائم للغياب النسائي قد يشكّل نوع من النسق (Trend).

إن هذا الواقع يحدونا للتساؤل حول الأسباب الحقيقية التي تدفع بالسياسيات الإناث الى تقطير إطلالاتهن الإعلامية؟ هل هو الخجل، او عدم الثقة بالنفس، او للسببين معاً؟

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

وهل تلعب وسائل الإعلام دوراً في تكريس هذا الواقع، لأسبابٍ مادية او ترويجية تتعلّق بأفضلية استضافة سياسيين ذكور، لما يمكن لهؤلاء ان يقدّموه من مادةٍ إعلامية جديدة بفضل مواقعهم السياسية المتقدّمة، أو ربما لأن استضافة سياسيين رجال يمكن ان يُضفي على الحلقة التلفزيونية، ولاسيما بالنسبة لبرامج التوك شو، مزيداً من التشويق والحماسة، نظراً الى ان السياسيين الرجال ميّالون اكثر من النساء الى الاستفزاز وتأجيج الجدل السياسي الذي يستهويه المشاهدون.

وهل تُشكّل نسبة الظهور الإعلامي عائقاً امام بروز المرأة وتقبلّها في الحياة السياسية من الرأي العام؟

لا شكّ ان مؤشراً كهذا ممكن ان يُشكّل مادةً لدراسةٍ مُستقبلية تحاكي العلاقة الجدلية بين مشاركة المرأة في الحياة السياسية وبين نسبة إطلالاتها الإعلامية.

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الخاتمة

إن قوانين الإنتخاب التي وُضعت منذ الإستقلال وحتى اليوم، لم تسهم في رفع مستوى المشاركة السياسية لدى النساء، بل على عكس ذلك فهو أدّى الى تحجيمها وتقليصها الى حدودها الدنيا[1].

لقد اثبتت التجربة أن فرص انتخاب المرأة على اساس شخصها وكفاءتها اوفر في المناطق الإنتخابية الصغيرة منه في المناطق الكبيرة. وبهذا لا تختلف المرشحة عن المرشح، إلاّ بإمكان ان يكون معروفاً بنسبة اكبر بقليل مما يتوافر للمرأة في المدن الكبرى. فالعلّة هنا تكمن بكلفة الحملة الإنتخابية او بالتحديد عدم أخذ المرشّحة لهذه الحملة على محمل الجد، كما يفعل المرشح. وتظهر ضرورة تعديل قانون الإنتخاب، على هذا الصعيد، كما ضرورة وضع سقف لكلفة الحملات الإنتخابية ومصادر تمويلها كضرورة ماسة، إذا اردنا العمل على تمثيل جميع شرائح المجتمع، بما فيه نساؤه في المجالس الوطنية والمحليّة.

وعلى الرغم من ان اعتماد الدوائر الصغرى سابقاً، لم يؤدِ الى بروز نخبة نسائية سياسية، فإن سبب ذلك يكمن في كون المرأة اللبنانية اليوم، غيرها في الخمسينات والستينات، سواء لجهة مستوى العلم او لجهة درجة الانفتاح، او درجة الدافعية للعمل السياسي والاستعداد لكسر طوق التقليد. وبالتالي فإن تحديد حجم هذه المشاركة ونوعيتها مستقبلاً يبقى بيد المرأة اولاً وأخيراً، طبعاً بعدما تقوم الدولة بضمان المساواة في الفرص بين جميع اللبنانيين، لا حصرها بأصحاب رؤوس الأموال[2].

بناء على كل ما سبق ذكره، نلاحظ ان المشاركة السياسية للمرأة في لبنان لا تزال دون المستوى المطلوب بسبب عدة عوائق إجتماعية وإقتصادية وسياسية، ولكن أبرزها، العوائق القانونية بدءًا بغياب قوانين ونصوص تشريعية تشجع المرأة على الانخراط في الحياة السياسية وتجبر

(1)- المرجع نفسه، ص 430-429.
(2)- المرجع نفسه، ص 449-440.

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

الاحزاب على ترشيح نساء الى البرلمان، مروراً بالقوانين الانتخابية القائمة على حسابات المحاصصة الطائفية والنظام الاكثري واعتماد الدوائر الكبرى، وصولاً الى عدم التزام لبنان بالمعاهدات والإتفاقيات الخاصة باحترام حقوق الانسان والمرأة بالرغم من توقيعه عليها.

كما أنّ مشكلة المشاركة النسائية السياسية لا تقتصر فقط على العقبات التي ذكرناها، إنما هي تعود أيضاً الى عقبات نفسية مرتبطة بالمرأة بحد ذاتها، مثل عدم ثقتها بنفسها وبقدرتها على إدارة العمل السياسي، وعدم اقتناعها حتى الآن بأهمية دورها على هذا الصعيد، بسبب ضعف وعيها بأهمية ممارستها لحقوقها السياسية وخضوعها للذهنية الفوقية الذكورية التي تربت عليها، لذلك تراها تتراجع عن خوض هذا المعترك، بالتصميم والثقة والارادة والاستقلالية اللازمة[1].

ولا شك ان القوانين الانتخابية التي اعتمدت منذ الاستقلال وحتى اليوم، لم تسهم في رفع مستوى المشاركة السياسية لدى النساء، بل على العكس من ذلك ادت الى تقليص دور المرأة، ودفعها اكثر فاكثر باتجاه الابتعاد عن ميدان التنافس الانتخابي. فتعزيز دور المرأة السياسي لا يقتصر على إقرار الكوتا النسائية في القانون الانتخابي وحسب، انما نحن بحاجة إلى تغيير جذري وعميق في القيم الثقافية الذكورية السائدة المحطمة لصورة المرأة في المجتمع، وبناء ثقافة مساواة بموازاة الثقافات الغربية تربي الاجيال الصاعدة على الديمقراطية بعيدا عن العقلية الذكورية وتعيد بناء صورة المرأة بشكل يخدم مصالح المجتمع. وهذه المهمة تقع على عاتق المرأة نفسها والجمعيات والهيئات النسائية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني من خلال حملات تثقيفية واسعة النطاق، تشرح دور المرأة وتعزز ثقتها بنفسها ومشاركتها في الحياة السياسية تصويتا وترشيحا[2].

(1)- أشرف عوض علي، حسناء تمام كمال، حسناء حسن عبد الجواد، رابعة نور الدين وزير، محمد عبد الرحمن محمد، « دور المرأة في الحياة السياسية : دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة العربية والغربية»، موقع المركز الديمقراطي العربي، 5 يوليو 2017. http://democraticac.de/?p=47417

(2)- كاترين ضاهر، «دور المرأة اللبنانية في التركيبة السياسية... تغيير لا يُذكر»، المرجع السابق._

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

وفي ظل كل ما يشهده لبنان من انعدام الإستقرار السياسي، والفساد، وأحداث العنف والحروب المتكررة مع إسرائيل، والتي بدورها أدت الى خضوعه لتحديات مزمنة كالبطالة والفقر وضعف القطاعات الإنتاجية وتزايد اللامساواة والتفاوتات الجغرافية وانعدام الحماية الإجتماعية، لا بدّ أن تُكرّس الحكومة اللبنانية جهودها لتعزيز حضور المرأة في السياسة عبر فرض كوتا كمرحلة أولية لتمكين قدراتها وإظهار هويتها الوطنية الجامعة.

في نهاية هذا البحث، لا بد لنا من الإضاءة على الإستنتاجات كما وتقديم الإقتراحات والحلول التالية :

الإستنتاجات

على ضوء ما ورد، نستنتج أن انخفاض مشاركة المرأة في الإنتخابات النيابية يعود إلى الأسباب التالي :

- **عوائق إجتماعية**

– العقلية الفوقية الذكورية المتجذرة في الثقافة العربية بتأثير من البيئة العامة، لدى معظم السياسيين. يضاف اليها النظرة الدونية للمرأة لدى معظم زعماء الاحزاب، الذين يحددون دور المرأة ووجودها في المراتب الثانية والثالثة ويبعدونها عن الصفوف الاولى، وهذا ما ادى الى اضعاف دور النساء في برلمان 2009 بنسبة 35% عن برلمان 2005.

– التربية الأسرية على الذهنية الشرقية التي تعطي الأفضلية للذكر، وعدم تشجيع الأهل للمرأة بتعاطي السياسة والانخراط في الأحزاب والنقابات، والتشديد على أن الرجل هو الممثل الوحيد للعائلة والمحافظ على مصالحها ومصالح المنطقة أو الطائفة. اذ تشير التقارير الوطنية والدولية الى أنّ الموقف والممارسات السلبية بحق المرأة غالبًا ما تبدأ في الاسرة[1]، حيث تنشأ الاناث على قيم حضارية وثقافية ودينية معتمدة وفقاً لمفاهيم خاطئةال تي تجعل أولوية المرأة

(1)– عباس ابو زيد وسميحة شعبان، المرجع السابق

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

إدارة شؤون الأسرة ورعاية الأولاد وتربيتهم وخدمة الزوج.

– شخصية المرأة في قلة ثقتها بنفسها وعدم وعيها لحقوقها السياسية، وعدم اقتناعها عامة بأهمية المشاركة في الحياة العامة وفي صنع القرار السياسي، بالاضافة الى عدم اندفاع معظم السيدات الى خوض معارك سياسية حادة[1].

– عدم اهتمام المرأة بالسياسة من خلال إختيارها لتخصصها الجامعي المنحصر بالعلوم عامة والطب النفسي والمجالات الأدبية، بعيدا عن العلوم السياسية والادارية، بحيث لا مكان لقرارها السياسي والإداري أيضا[2].

- **عوائق قانونية**

– إنّ القوانين اللبنانية لا تحد من حرية المرأة او تمنع ترشحها، بقدر ما تلعب التقاليد المنبثقة من تاريخ مترسخ والنمط الذكوري المسيطر على الحياة السياسية اللبنانية في اقصاء المرأة من الحياة السياسية. فقد ورد في الفقرة (ب) من مقدمة الدستور اللبناني فقرة «(ب) أنّ لبنان عربي الهوية والانتماء وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الامم المتحدة وملتزم مواثيقها والاعلان العالمي لحقوق الانسان وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء». إضافة الى المادة 7: «كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم». وبالرغم من توقيع لبنان على مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات التي تصون حرية المرأة في المشاركة في الحياة السياسية، كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979، والاعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الا أن النص يختلف

(1)– كاترين ضاهر، المرجع السابق

(2)– هدى رزق، «لماذا تغيب المرأة العربية عن المشاركة السياسية في لبنان والاردن»، مجلة لها، 9 ايلول 2009.

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

عن الواقع[1] .

– القانون الإنتخابي اللبناني الطائفي وغياب القوانين التي تجبر قادة الاحزاب على ترشيح النساء على لوائحهم الانتخابية او ما يسمى بالكوتا النسائية، تجعل من دخول المرأة الى البرلمان عملية صعبة. وتجدر الاشارة هنا، أنّ الكوتا ليست الحلّ المناسب ولكنها قد تكون الخطوة الاولى نحو تمكين المرأة وادراجها في العمل السياسي. فالكوتا فقط تحدد الحد الادنى للمشاركة السياسية النسائية ولا تحدها عند رقم معين كما يعتقد البعض. هذا ولم يشهد البرلمان اللبناني بشكل عام وجودا للمرأة وفق قانون انتخابي، باستثناء السيدات اللواتي وصلن بالوراثة السياسية، واللواتي شكلن 3.13% فقط في اخر انتخابات نيابية لبنانية 2009.

– غياب سياسة عامة وتشريعات وبرامج اعلامية، تهدف الى تشجيع المرأة للاندراج في صلب الحياة السياسية، يضاف إليها الاصطفاف السياسي الحاد، الذي يحدّ من قدرة المرشحات والمرشحين المنفردين على الخرق وهذا ما ادى الى تراجع نسبة مشاركة النساء في الترشح للانتخابات النيابية، من 34 امرأة في انتخابات 2000 الى 14 امرأة فقط في 2005 وصولا الى 12 امرأة في انتخابات 2009.

- **عوائق إقتصادية**

– كلفة الحملات الانتخابية الباهظة جدا، كذلك المبالغ الهائلة الضرورية لاقامة شبكة علاقات اجتماعية وسياسية ولتأمين المتطلبات الضرورية لها. والمشكلة الكبرى هنا تكمن في افتقار المرأة للاستقلالية المادية، كونها لا تزال في موقع التابع من الناحية الاقتصادية لشخصية ذكورية (الاب او الزوج)، وهكذا تبقى مشاركتها المستقلة في المؤسسات والنشاطات الاقتصادية ضعيفة[2]. فاللواتي تمكنّ من تحقيق الاستقلال المالي، وقرّرن دخول الحياة السياسية، وجدن

(1)– عباس ابو زيد وسميحة شعبان، المرجع السابق، ص10.

(2)– دارين منصور، « النساء في الحياة البرلمانية بين الالغاء ومحاولات اثبات الوجود"، موقع مهارات نيوز، 2015. http://maharat-news.com/News

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

انفسهن في موضع التنافس مع كبار رجال الاعمال والمال، الامر الذي يجعلهن يخضن الانتخابات وهن متيقنات سلفا من عدم القدرة على الفوز[1]. إنّ 64% من النساء تعاني من «الصعوبات الاقتصادية التي منعتهن من الحصول على الوقت الكافي للمشاركة في النشاطات الاجتماعية و/ أو السياسية»، ما يعزز مفهوم واسع الانتشار للمرأة «كربة بيت» او وكيلة يجب ان يكون مكانها المثالي المنزل[2].

- **عوائق سياسية – حزبية**

– تجاهل الاحزاب السياسية اللبنانية لأهمية اشراك المرأة في العمل السياسي. مثلا، حزب الله لم يرشح ابداً امرأة، ولا الاحزاب السنية المتشددة. اما بالنسبة للاحزاب «المسيحية»، فهي ليست أفضل من هذه الناحية أيضاً. إضافة الى ذلك، تسعى الاحزاب لإقامة احلاف وتشكيل لائحة ائتلافية، الأمر الذي يقلل من احتمال تبني نساء على لوائحها.

– عدم استقرار الحياة السياسية، وعدم نضوج المشاركة السياسية الديمقراطية الفعّالة في المجتمع اللبناني عموماً، مما يؤدي الى استبعاد المرأة من النشاطات السياسية[3].

– ضعف دور المنظمات غير الحكوم الدعمة لحقوق المرأة وعدم تمكنها من تشكيل قوة ضاغطة فاعلة على الحكومات والجهات التشريعية لتغيير التوجهات السلبية المهمشة لموقع المرأة في السلطة.

إنّ المعوقات والصعوبات التي تواجه المرأة في مشاركتها السياسة هي عديدة ومتنوعة، منها؛ سياسية، حزبية وإقتصادية، إجتماعية وقانونية. كما وتعتبر الثلاثية الطائفية وقضية

(1)– مرغريت الحلو، «المرأة في الانتخابات المحلية»، in الانتخابات البلدية في لبنان 1998: مخاض الديمقراطية في بناء المجتمعات المحلية، (عمل مشترك)، المركز اللبناني للدراسات، 1999، ص435.

(2)– بحسب دراسة صادرة عن الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، "لماذا تغيب المرأة العربية عن المشاركة السياسية في لبنان والاردن"، 9 أيلول/ سبتمبر 2009 https://www.lahamag.com/article/

(3)– حسين محمد العثمان، «معوقات المشاركة السياسية للمرأة الاردنية وجهة نظر سوسيولوجية»، موقع نساء الاردن، ص 13. http://www.nchr.org.j/

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المجتمع الأبوي، حيث الذكورية هي من تتحكم في الحياة السياسية، فالمتوّلون للمناصب العليا والمشرّعون والمنفذون وواضعي الأجندات داخل المجتمع اللبناني الذين يتمتعون في داخله بحجم كبيرا من الحقوق والإمتيازات.

ومن أجل تحقيق تقدم في وضع المرأة العربية عموما واللبنانية، خاصة لناحية مشاركتها الفاعلة في عملية صنع القرار، ينبغي الوصول اولا الى مرحلة مهمة من التحول الإجتماعي السياسي، وتغيير جذري داخل التركيبة الهيكلية لعملية صنع القرار وثقافتها. اذ من المستحيل توقع أي تقدم في الواقع السياسي للمرأة في ظل ثقافة تسيطر عليها الذهنية الذكورية الفوقية، والممارسة التمييزية المجحفة التي تعززها السلطات الدينية المسيطرة من خلال قوانين الأحوال الشخصية الدينية، بالرغم من ان رافضي اعطاء المرأة دور المشاركة يُخالفون ما ورد في التعاليم الدينية « استوصوا بالنساء خيرًا فإنما هنّ عنوان عندكم، إنّ لكم عليهنّ حقاً، ولهنّ عليكم حق» إنهم لا ينفكون من وضع المرأة في خانة الخضوع والتبعية. لذا يكفي وجود 18 طائفة مختلفة في النظام السياسي اللبناني، لإعاقة تمتع المرأة بالمساواة في حقوق المواطنة الكاملة.

وبالرغم من حصول المرأة اللبنانية مبكراً عام 1953على حقوقها السياسية بالتصويت والمشاركة في السياسة، لكنّ المشكلة لا تزال في الواقع تتمظهر في مجالات اخرى من حيث الممارسة[1].

إنّ حظوظ المرأة اللبنانية في الوصول الى السلطة، لا تزال ضئيلة لعدة اسباب تقف في وجهها، من هنا، فان تصحيح هذا الخلل على مستوى تمثيل النساء في الحياة البرلمانية، ينطلق من ضرورة إقامة اصلاحات عديدة على جميع المستويات، من خلال بعض المقترحات والحلول الجذرية.

الإقتراحات

إنطلاقاً مم ورد، لا بد الإضاءة على بعض الإقتراحات التي قد تساهم في تعزيز دور المرأة في

(1)– الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، المرجع السابق

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

العمل السياسي :

- **تعزيز دور المؤسسات التربوية**

– تربية الاجيال الوطنية ذات الوعي والثقافة السياسية، اجيال تؤمن بخطوة التمييز بين الرجل والمرأة، وقادرة على إحداث تطوّر وتغيير في السلوك الانتخابي، وايصال مرشحات الى الندوة البرلمانية حسب الكفاءة والمحاسبة.

– إنشاء لجنة من المربيّن والمعلمين، وادخال المؤسسات والجمعيات التي تعنى بالديمقراطية ودعم المرأة الى صلب المدارس الرسمية بهدف عقد برامج تدريبية وتثقيفية وورش عمل لمختلف الصفوف.

– تطوير وتحديث مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية كي تصبح قادرة على تزويد الاجيال الناشئة بالثقافة والوعي السياسيين، فيتحول الحديث السياسي المحظر في المدارس والجامعات، الى نقاش علمي مفتوح يتعدى الخلافات الطائفية السطحية.

– مراجعة المناهج المدرسية ودمج قيم ومبادئ حقوق المرأة في المواد الدراسية، وازالة الصور النمطية بين الجنسين داخل النظام التعليمي، بهدف تربية الاجيال الناشئة على الايمان بالمساواة التامة بين الجنسين في الحقوق والحياة العائلية[1].

- **الضغط على الأحزاب السياسية**

كما ذكرنا سابقاً، ان طبيعة المجتمع الذكوري المهيمن، وغياب الديمقراطية في الاحزاب، أديّا الى تراجع دور المرأة وغيابها عن العمل السياسي والحزبي، فنادراً ما نرى المرأة تتقدم وتصل الى المراكز الاولية العليا في داخل الاحزاب، وذلك يعود الى انسحابها من العمل الحزبي مباشرة بعد الزواج حيث ترى نفسها واقعة بين ازدواجية العمل المهني والعمل المنزلي[2].

(1)– دور المؤسسات التعليمية والثقافية في تعميق وعي المرأة بدورها السياسي"، صحيفة المصريون، 4 شباط 2015. https://www.almesryoon.com/story/660225/

(2)– مرغريت الحلو، «المرأة والسياسية في لبنان»، in الانتخابات النيابية 1996 وازمة الديمقراطية في لبنان»،

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

لذلك إن الأحزاب السياسية في لبنان مدعوة الى:

– العمل على انشاء ميثاق شرف حزبي يستجيب لحقوق النساء ويمهّد لحياة وبيئة حزبية ديمقراطية[1]

– إعادة صياغة الأنظمة الداخلية للأحزاب بحيث تصبح تتضمن الكوتا النسائية، على مستوى القيادات العليا، بشكل يدفع بالكوادر النسائية الى المراكز الامامية تمهيدا لترشيحها في الانتخابات كالتي وُضعت لدى احزاب فرنسا

– تبني الاحزاب لترشيح سيدات في الانتخابات البلدية والنيابية

– محاسبة جميع المخالفات والاجراءات الداخلية التمييزية ضد النساء الحزبيات.

– تعميق التعاون مع المنظمات النسائية والحقوقية المدافعة عن حقوق المرأة والداعمة لمشاركة النساء السياسية.

– تبنّي الاحزاب للقضايا النسائية وعدم تركها للجان النساء في الحزب، والبدء بنقاش جدي مع الاطر النسوية الحقوقية من اجل تحقيقها[2].

➢ **دور المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال تعزيز حقوق المرأة وحقوق الانسان :**

من أهم والاجراءات التي يمكن لهذه المنظمات القيام بها:

– عقد اجتماعات ولقاءات وتنفيذ انشطة على الصعيد المحلي، بهدف نشر الوعي والثقافة السياسية المحاربة للتمييز الجنسي.

(عمل مشترك)، المركز اللبناني للدراسات، 1998، ص 420–418.

(1)– منار زعيتر، «معوقات مشاركة النساء في الحياة السياسية"، موقع جنوبية، 7 شباط، 2017.

(2)– سعدى علوه وغسان صليبي، «دراسة احتياجات تنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في الاحزاب والنقابات في لبنان»، موقع التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، 2014، ص 61

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

– التدقيق في التشريعات الموجودة والضغط لاستحداث تشريعات جديدة، تضمن المشاركة النسائية في الحياة السياسية وتعزز ثقافة المساواة لدى المواطنين والنشطاء السياسيين.

– تشجيع ودعم لجان المرأة في الأحزاب لتصبح فاعلة في صلب العمل السياسي، ودفعها للضغط من أجل اقرار الكوتا النسائية[1].

– تخصيص برامج خاصة للمؤسسات الدينية، بهدف تفعيل دورها في توعية المرأة والرجل توعية سياسية على اهمية مشاركة المرأة الرجل في ادارة العملية السياسية، وذلك لما للمؤسسة الدينية من احترام ومصداقية وتأثير في المجتمع وخاصة في المناطق الريفية[2].

➢ **أهمية دور الاعلام**

بما ان وسائل الاعلام هي حلقة اتصال فعلية بين القيادة السياسية والرأي العام، فانها مدعوة للقيام بعدة اصلاحات في هذا المجال وهي:

– اقامة حملات اعلامية وعرض برامج ثقافية توعوية لنشر ثقافة المساواة بين الرجل والمرأة، وأهمية مشاركة المرأة، ومحاربة الصور النمطية عن المرأة والتي لا تنفك عن تشويه صورتها.

– اقامة دورات تدريبية في ثقافة حقوق الإنسان والمرأة ، بهدف تعزيز قدرات الإعلاميات والإعلاميين[3].

– تغطية الاعمال والانجازات التي تقوم بها النساء ، ومساندتها وتبني قضاياها ومناقشتها، وخاصة تلك التي لها دور في الحياة السياسية[4].

– مساندة النساء المرشحات ودعم ترشحهن خلال فترة الانتخابات للوصول الى مراكز القرار.

➢ **تفعيل دور الحكومة اللبنانية**

(1)– منار زعيتر، المرجع السابق
(2)– وليد الحسني، «معوقات المشاركة السياسية للمرأة اليمنية»، موقع المنتدى الشامل للمعلومات العامة، 27 نوفمبر 2007. http://alhasny.mam9.com/t141-topic
(3)– المرجع السابق
(4)– المرجع ذاته

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

– تفعيل تطبيق الاتفاقيات الدولية (الخاصة بحقوق الانسان والمرأة) في المحاكم، واستخدامها في المرافعات.

– إنشاء أجهزة وطنية خاصة بحقوق الانسان تعنى ببناء القدرات وتنفيذ الاتفاقيات الدولية، وتسهر على حمايتها من أي انتهاكات تجاهها.

– إدخال قضايا حقوق الانسان والمرأة ضمن خطط التنمية الوطنية والميزانيات السنوية. إذ إنّ عملية تحديث التشريعات اللبنانية من خلال خلق قوانين جديدة تحمي النساء، وتعزز المساواة بين الجنسين شرط أساسي لإخراج المرأة من دائرة القمع.

ولتحقيق مشاركة نسائية فاعلة في الحياة العامة والسياسية ينبغي على المسؤولين الإلتزام بالتالي:

– وضع قانون مدني موحّد للاحوال الشخصية

– إلغاء جميع النصوص القانونية المتضمنة أشكال للتمييز ضد المرأة

– إقرار قوانين تحمي النساء من العنف النفسي والجسدي

– وضع قانون ملزم يحدد سقف للانفاق الانتخابي والاعلاني، ما يخفف من الصعوبات المادية التي تواجه المرأة عند ترشحّها ، بسبب المنافسة الشرسة بين كبار رجال المال والاعمال المرشحين، والذين يعتبرون ان المواجهة الانتخابية تقتصر على انفاق المال السياسي

– وضع قانون ينص على اعتماد الكوتا النسائية في الانتخابات التشريعية وفي مجلس الوزراء[1]. وهنا تجدر الاشارة، الى أنّ إعطاء الكوتا النسائية ليست الحل الافضل، إنمّا قد تكون الخطوة الأولى نحو تعزيز المشاركة النسائية، فوضع سياسات عامة وقوانين تجبر قادة الأحزاب باعتماد المناصفة في ترشيح الجنسين على لوائحهم، مع فرض عقوبات على المخالفين التي لا تضمن التمثيل العادل والصحيح لكلا الجنسين.

(1)– سعدى علوه وغسان صليبي، المرجع السابق، ص 60–59.

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية

- أبي خليل سالي، «المرأة في النظام السياسي اللبناني» موقع نساء في ظل قوانين المسلمين، شباط 2005.

- ابو زيد عباس وشعبان سميحة، «دليل مراقبة الانتخابات من المنظور الجندري»، موقع الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات LADE.

- أبو شقرا سلوى، «11 إمرأة في الحكومة الفرنسية، فماذا يعيق المرأة اللبنانية»، صحيفة النهار، 2017/5/19.

- ادريس رانين، تقرير من نشرة اخبار MTV Lebanon، 11/5/2018.

- الحسني وليد، «معوقات المشاركة السياسية للمرأة اليمنية»، موقع المنتدى الشامل للمعلومات العامة، 27 نوفمبر 2007.

- الحلو مرغريت ، «المرأة في الانتخابات المحلية"، in الانتخابات البلدية في لبنان 1998: مخاض الديمقراطية في بناء المجتمعات المحلية، (عمل مشترك)، المركز اللبناني للدراسات، 1999.

- الحلو مرغريت ، «المرأة والسياسية في لبنان»، in الانتخابات النيابية 1996 وازمة الديمقراطية في لبنان»، (عمل مشترك)، المركز اللبناني للدراسات، 1998.

- اعلان و منهج عمل بيجين.

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.

- الجميّل سامي ، نضالي البرلماني»، دار العمل للنشر، بيروت 2018.

- الخطيب أحمد ،»المرأة في السياسة الأميركية..أين هي؟»، موقع ساسة، 2014/6/1.

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

– «المشاركة السياسية للمرأة عربياً وعالمياً»، موقع معهد الجزيرة للإعلام، 2010/3/7.

– النساء في الإنتخابات البلدية والإختيارية ٢٠١٦..نتائج وأرقام» ، موقع غرين اريا، 2016/8/4.

– العثمان حسين محمد ، «معوقات المشاركة السياسية للمرأة الاردنية وجهة نظر سوسيولوجية»، موقع نساء الاردن.

– بو مجاهد مجد ،»نائبات ووزيرات لبنان منذ الإستقلال.. كم عددهن؟»،صحيفة النهار، 2017/3/7.

– «دور المؤسسات التعليمية والثقافية في تعميق وعي المرأة بدورها السياسي»، صحيفة المصريون، 4 شباط 2015.

– داليرب درود، «المرأة في السياسية الإسكندنافية، هل هي قصة نجاح مستمرة؟"، موقع المركز الدانمركي للأبحاث والمعلومات .

– رزق هدى، «لماذا تغيب المرأة العربية عن المشاركة السياسية في لبنان والاردن»، مجلة لها، 9 ايلول 2009.

– زعيتر منار، «معوقات مشاركة النساء في الحياة السياسية»، موقع جنوبية، 7 شباط، 2017.

– شرف الدين محمد ، «المرأة تقتحم الترشيحات بكثافة.. والعبرة في «التفضيلي»، موقع الرقيب، الخميس, 17 ايار 2018.

– منصور دارين ، « النساء في الحياة البرلمانية بين الالغاء ومحاولات اثبات الوجود»، موقع مهارات نيوز، 2015/1/6.

– مراسلون، «الانتخابات التشريعية اللبنانية؛ أرقام غير مسبوقة بترشيحات النساء»، موقع قناة العالم، الخميس 3 مايو 2018.

– ضاهر كاترين ، «دور المرأة اللبنانية في التركيبة السياسية... تغيير لا يُذكر»، مجلة النداء،

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

الاثنين 30 كانون الثاني 2017 (العدد 306).

– عوده جميل ، «المشاركة السياسية وجه أخر للعدل»، صحيفة الحياة، 2017/12/16.

– علوه سعدى وصليبي غسان ، «دراسة احتياجات تنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في الاحزاب والنقابات في لبنان»، موقع التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، 2014.

– عوف ميرفت ،«متى منحت الدول العربية النساء حق الترشح والإنتخاب؟»، موقع ساسة 16/12/2015

– علي أشرف ، كمال حسناء ، عبد الجواد حسناء ، وزير رابعة ، محمد محمد، « دور المرأة في الحياة السياسية : دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة العربية والغربية»، موقع المركز الديمقراطي العربي، 5 يوليو 2017.

– فاضل سلوى، «الكوتا النسائية في لبنان قرار نيابي أو حزبي؟»، موقع جنوبية، 2017/3/8.

– «مفاهيم المشاركة السياسية»، موقع التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني.

– "ميركيل. المرأة المتربعة على عرش المستشارية الإلمانية»، موقع الجزيرة.

– نيقولا ليلى، «المرأة في السياسة اللبنانية: مواطنة درجة ثالثة» موقع الدكتورة ليلى نيكولا الرسمي، 2012/6/11.

المراجع الإلكترونية

– شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، « أبعد من عقبات تفعيل دور النساء اللبنانيات في البرلمان»، 8 نيسان 2022. https://annd.org/ar/publications/details

– مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلا عن القضاء على العنف، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات: تقرير الأمين العام https://undocs.org/ar/E/CN.6/2021/3

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

- أبعاد، «مشاركة النساء السياسية- إنتخابات 2022 البرلمانية: دروس مستفادة وخطط مستقبلية»، https://www.abaadmena.org/wp-content/uploads/documents/eb-ook.1663593299.pdf

-https://www.undp.org/lebanon/publications/womens-quota-lebanese-elections-question-and-answers

- Laurence Rossignol, « Les femmes en politique », Après-demain, N ° 26,2013. https://www.cairn.info

- https://ardd-jo.org/blogs/quota-system-in-the-arab-region-rationale-advantages-and-challenges

-https://www.unwomen.org/en/what-we-do/leadership-and-political-participation/elections

- https://aceproject.org/ace-en/topics/ge/ge1/ge12

-https://women.ncr-iran.org/2015/03/08/women-s-power-greatest-challenger-islamic-fundamentalism/?gad _ source=1&gclid=CjwKCAjwjeuyBhBuEiwAJ3vuoa

- https//:reliefweb.int/report/lebanon/women-s-political-participation-lebanon-and-limits-aid-driven-empowerment-enar?gad_source&1=gclid=CjwKCAjwjeuy

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

الفهرست

المقدّمة

الفصل الأول : الإطار النظري ومنهجيّة التحليل

الفقرة الأولى : النظرة التقليدية للمرأة و»الفجوة الجندرية» (gender gap)

الفقرة الثانية : عوامل ومتغيرات دراسة السلوك الانتخابي للمرأة

الفصل الثاني: عرض النتائج المتوفّرة

الفقرة الأولى : برلمانيات لبنان ما بعد الحرب

الفقرة الثانية : العوامل التي تؤثّر في سلوك المرأة الناخبة

الفقرة الثالثة : العوائق بوجه خوض المرأة المعركة الانتخابية ترشيحاً وفوزاً

أ) العوائق الاجتماعية:

ب) العوائق الاقتصادية واللوجستية

ج) العوائق السياسية

الفصل الثالث : التحليل

الفقرة الأولى : الموقف من مشاركة المرأة في العمل السياسي

أ) ترشيحاً

ب) المشاركة في الحملات الانتخابية

ج) اقتراعاً

مثال تطبيقي: دائرة بيروت بين انتخابات 1996 و2005/2009

الفقرة الثانية : التوجهات السياسية للمرأة اللبنانية

أ) توجّه محافظ وأخلاقي

ب) إلتزام بالذكورية المجتمعية

ج) لا يمين ولا يسار

الفقرة الثالثة : دور الإعلام

الخاتمة